

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم واقتصاد



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي / مهني

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد الأعمال

الموضوع:

القطاع الزراعي ودوره في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في
الجزائر - دراسة حالة ولاية مستغانم -

تحت إشراف الأستاذ(ة):
د/ هني أمينة

مقدمة من طرف الطالبة:
بن عطية زهية

لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د/ شاشوة فضلون	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقرر الاول	د/ هني أمينة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	د/ شنين قادة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر:

أتقدم بخالص الشكر و التقدير الى أستاذتي الفاضلة الدكتورة "هنى أمينة"، شاكرة اياها على دعمها و توجيهاتها القيمة خلال فترة اعداد هذه المذكرة.

اعبر عن خالص امتناني لجميع اساتذتي الكرام في قسم علوم الاقتصاد، على ما قدموه لي من علم و معرفة و اشرافه خلال مسيرتي الأكاديمية.

كما أتقدم بجزير الشكر و التقدير الى لجنة المناقشة الموقرة، على وقتهم الثمين و ملاحظاتهم البناءة التي ساهمت في اثراء هذا العمل، الأستاذ الدكتور "شاشوة فضلون" و الأستاذ الدكتور "شنين قادة".

أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم لي يد العون و المساعدة خلال رحلتي في اعداد هذه المذكرة، و اخص بالذكر أستاذتي الكريمة الدكتورة "هنى أمينة" و اختي التي ساندتني دون نسيان دعوات والدي.

اهداء:

إلى والديّ العزيزين اللذين كانا لي دائماً مصدر إلهام ودعم، إلى من عُرس فيّ حب العلم والتعلم، وإلى من لم يبخل عليّ بالنصح والإرشاد، إلى من كانا لي سنداً في كل خطوة خطوتها في حياتي العلمية والعملية.

أهدي هذا البحث تعبيراً عن شكري وامتناني العميقين، وأرجو أن يكون هذا العمل ثمرة تعبكم وجهودكم.

إلى شريك حياتي، ورقة عيني وأصل صلاتي الذي كان لي دعماً وسنداً في كل الأوقات، إلى من شاركني أفراحي وأحزاني، وإلى من كان لي مصدر إلهام ودعم، إلى من لم يبخل عليّ بوجه واهتمامه، أهدي هذا البحث تعبيراً عن شكري له و إمتناني زوجي "عبد الجليل"

إلى أبنائي الذين وثقوا بي على الدوام أهدي لهم هذا البحث، راجية أن أكون لهم مصدر فخر وقوة دائماً. إلى من أستمّر بالتقدم لأجلهم، أولادي الأبناء. "اسماعيل، مروان و أنيا"

إلى أخي وأختي، شكراً لكما على كل الدعم والمحبة التي قدمتماها لي خلال رحلتي الأكاديمية، لقد كنتم دائماً إلى جانبي، تشجعوني وتساندوني.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم ونصائحهم وتوجيهاتهم، إلى من كانوا لي قدوة ومثالاً يحتذى به.

إلى كل زملائي في العمل و الدراسة و كل أفراد عائلتي و عائلة زوجي.

بن عطية زهية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التطرق لأهمية القطاع الزراعي في دعم و تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على اهم المقومات الزراعية و ابراز ضرورة الاستثمار في استعمال الزراعة الذكية. كما تم التطرق الى أهم الاصلاحات و البرامج التنموية للنهوض بالقطاع الزراعي.

كما أظهرت دراسة ولاية مستغانم بفضل خصوبة أراضيها وتنوع منتوجها في القطاع الزراعي أنها تلعب دورا بارزا في الاقتصاد المحلي و الوطني، وبالرغم من تطبيق هذه البرامج التنموية المختلفة، إلا أنه لم يتم تحقيق الاهداف المرجوة من القطاع.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، مقومات القطاع الزراعي، النمو الاقتصادي، التنوع الاقتصادي، الاكتفاء الذاتي.

Abstract:

This study aims to address the importance of the agricultural sector in supporting and stimulating economic growth in Algeria, with a focus on the key agricultural assets and the need to invest in the use of smart agriculture. The study also discusses the main reforms and development programs aimed at revitalizing the agricultural sector.

The case of Mostaganem Province demonstrates, thanks to its fertile lands and diverse agricultural production, that it plays a prominent role in both the local and national economy. However, despite the implementation of various development programs, the desired goals for the sector have not been fully achieved.

Keywords: Agricultural sector, agricultural assets, economic growth, economic diversification, self-sufficiency.

فهرس الموضوعات :

	<u>اهداء</u>
	<u>فهرس الموضوعات</u>
	<u>قائمة الجداول</u>
	<u>قائمة الأشكال</u>
أ	<u>مقدمة</u>
6	<u>الفصل الأول : القطاع الزراعي و دوره في النمو الاقتصادي</u>
6	<u>تمهيد</u>
7	<u>المبحث الأول : مدخل نظري للقطاع الزراعي</u>
7	<u>المطلب الأول : عموميات حول القطاع الزراعي</u>
8	<u>المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي</u>
9	<u>المطلب الثالث: تطور القطاع الزراعي و التوجه نحو الزراعة الذكية</u>
15	<u>المبحث الثاني: العلاقة ما بين القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي</u>
15	<u>المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي</u>
19	<u>المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التنوع الاقتصادي</u>
21	<u>المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي</u>
23	<u>خلاصة الفصل الأول</u>
25	<u>الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لدور القطاع الزراعي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي</u>
25	<u>تمهيد</u>
26	<u>المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر</u>
26	<u>المطلب الأول: خصائص القطاع الزراعي في الجزائر</u>
33	<u>المطلب الثاني: علاقة القطاع الزراعي بالنمو الاقتصادي في الجزائر</u>
37	<u>المطلب الثالث: اصلاحات المعتمدة من طرف الدولة من 1990-2024</u>
39	<u>المبحث الثاني: دراسة حالة مستغانم</u>
39	<u>المطلب الأول: التعريف بالولاية</u>
40	<u>المطلب الثاني: مقومات الزراعة في ولاية مستغانم</u>
47	<u>المطلب الثالث: مساهمة المقومات الزراعية لولاية في النمو الاقتصادي الوطني</u>
50	<u>خلاصة الفصل الثاني</u>

قائمة الجداول :

27	جدول رقم 1.2: توزيع استخدام الأراضي خلال سنوات 2014-2024 الوحدة 1000 هكتار
28	جدول رقم 2.2: معدلات السنة لتساقط الأمطار الوحدة ملم
32	الجدول رقم 3.2: تطور اليد العاملة بالقطاع الزراعي خلال السنوات 2014-2024 الوحدة ألف نسمة
33	الجدول رقم 4.2 : مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج القومي الخام في الجزائر لفترة 2014-2024 الوحدة مليار دج
34	الجدول رقم 5.2: نسبة الإكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2014-2024 الوحدة ألف طن
35	جدول رقم 6.2: تطور حجم القوى العاملة الزراعية في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2014 الى غاية 2024 الوحدة ألف نسمة
36	جدول رقم 7.2: تطور الواردات و الصادرات للقطاع الزراعي للفترة 2014-2024 الوحدة مليون دج
42	الجدول 8.2 : التغيرات السنوية لمعدل درجة الحرارة في الفترة 2008-2017
45	الجدول 9.2: توزيع كمية معدل التساقطات السنوية (ملم) لمحطة مستغانم (2008-2024)
46	الجدول 10.2: عدد الإطارات التي تشرف على القطاع الفلاحي في الولاية سنة 2015
48	الجدول 11.2 : كمية انتاج نختلف المنتجات الزراعية لولاية مستغانم في الموسمين 2016/2017 و 2017/2018 بالقنطار

قائمة الأشكال :

12	الشكل 1.1: مقومات الزراعة الذكية
29	الشكل 2.2: خريطة التساقط في الجزائر
30	الشكل 3.2: خريطة المياه الجوفية في الجزائر
32	الشكل 4.2: صورة لولاية مستغانم
43	الشكل 5.2 : منحى للتغيرات السنوية لمعدل درجة الحرارة لمحطة مستغانم في الفترة ما بين السنتين 2008-2017
44	الشكل 6.2 : عبارة عن أعمدة بيانية لتوزيع المساحة الغابية لبلديات مستغانم
45	الشكل 7.2: المعدول السنوي للتساقطات لمحطة مستغانم 2018-2018

مقدمة

مقدمة عامة:

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية و معطياتها الانتاجية مكانة مميزة و دورا هاما في التنمية الاقتصادية لمساهمتها الكبيرة في تحصيل الناتج القومي الإجمالي و تلبية الحاجات الغذائية، إضافة الى توفير السلع و المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، حيث يعتمد القطاع الزراعي اساسا على الموارد المختلفة سواءا كانت طبيعية و التي توفرها الأرض، أو مالية بشرية كالوسائل الزراعية الحديثة التي تدعم الإنتاجية و العامل البشري المؤهل و الذي يلعب دورا هاما و بارزا في إنعاش الزراعة.

ليس هذا فقط بل و يعتبر القطاع الزراعي قطاع استراتيجي يلعب دورا هاما و فعالا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لمساهمته الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، هذا ما فرض على الكثير من الدول خاصة الدول النامية و التي تعاني من التبعية لقطاع المحرقات التوجه نحو القطاعات البديلة، فلا يمكن لأي دولة كانت أن تضمن تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي باعتمادها على قطاع وحيد على حساب باقي القطاعات الأخرى، خاصة إذا كانت هذه الدول تحوز على مقومات و مميزات تمكنها من تعزيز الانطلاقة الحقيقية و الفعالة في القطاع الزراعي باعتباره أحد محركات استراتيجية التنويع الاقتصادي .

و تعد الجزائر واحدة من بين هذه الدول و التي تمتلك قدرات طبيعية جمة و مؤهلات تسمح لها ببناء قطاعها الزراعي و بشكل فعال، إلا و انها لا تزال رهينة لقطاع المحروقات و الذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة مما يؤثر سلبا على مؤشراتنا الاقتصادية حالة انخفاض أسعار النفط، هذا ما دفعنا الى البحث عن الحلول الناجعة و استراتيجيات للتخلص من هذه التبعية و كسر هيمنة النفط، فاتجهت نحو استصلاح القطاع الزراعي و الاستثمار فيه و تأهيله على نحو يجعله قادر على القيام بالمهام المنوطة إليه.

و على الرغم من الاستراتيجيات و السياسات المنتهجة من طرف السلطات و الدعم و التمويل المقدم من طرف الدولة و الذي من شأنه استصلاح هذا القطاع الحساس، ليكون أحد البدائل التنموية و الخروج من التبعية النفطية، إلا و أن الجزائر لا تزال تعاني من فجوة كبيرة بين ما توفره من غذاء و ما تنتجه من احتياجات و مواد أساسية و بين معدلات الطلب المرتفعة، خاصة بعد ارتفاع

معدلات النمو السكاني، وهجرة الفلاحين و نزوح معظمهم نحو المدن وإهمال الفلاح للأرض، و تفضيل العمل في القطاعات الأخرى الاقتصادية بدل القطاع الزراعي.

❖ الإشكالية

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاد اي دولة كانت ومهما كانت متقدمة، و ما زاد أهميته أنه يضمن للدول وللشعوب العيش الكريم خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية، في حين ينفق العالم أموالا طائلة للتسليح، لا يجد بعض البشر طعاما ، فقد أصبح الغذاء سلاحا ووسيلة تستعمل للسيطرة والهيمنة على الشعوب.

فإذا كان القطاع الزراعي يسمح لنا بتحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي هذا يدفعنا الى طرح الإشكالية التالية:

• ما هو الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- و ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر و ما هي أهم مقوماته؟
- و في دراسة لولاية مستغانم ما هي الموارد والإمكانيات التي تزخر بها الولاية؟

❖ فرضيات الدراسة

- القطاع الزراعي سيقوم بخلق التنوع الاقتصادي ما يسمح في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- ولاية مستغانم تمتلك من المقومات ومؤهلات ما يمكنها من المساهمة في التنمية المحلية.

❖ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي و الذي أدركت جميع الدول أولويته في تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي إلى جانب القطاعات الأخرى، وأهميته في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تحقيقه للاكتفاء الذاتي و توفير مناصب الشغل وبالتالي فمن خلال هذه الدراسة سنحاول تقييم وإبراز حقيقة الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خاصة في الجزائر، مع تسليط الضوء عن أهم المقومات التي تمتلكها.

❖ أهداف الدراسة

- إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي.
- تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي في الجزائر مع عرض خاص لولاية مستغانم.
- التطرق الى المقومات و المزايا و الإمكانيات الفريدة و التي تمتلكها الجزائر و الكفيلة بإنعاش قطاعها الزراعي.
- عرض اهم الاحصائيات و النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة و التي تحفز الدولة الى بدل المزيد من المجهودات لزيادة ورفع إنتاجية القطاع الزراعي.

❖ منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل التعمق في دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي بصفة عامة و للاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، حيث قمنا بدراسة شاملة و كافية للدراسات و البحوث السابقة و جمع و تحليل مختلف الكتب و المحاضرات، كما اعتمدنا في البحث على المنهج التحليلي لدراسة الجانب النظري من خلال الاعتماد على الاحصائيات و البيانات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم.

❖ حدود الدراسة

تم إجراء هذه الدراسات و البحوث في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2014 الى غاية 2024 و تم اختيار مدينة مستغانم كدراسة حالة لما تمتلكه الولاية من خصائص و مقومات زراعية، من أجل معرفة ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي و الدور الذي يلعبه في الرفع من القيمة المضافة و توفير مناصب الشغل و أيضا زيادة الدخل و تحسين المستوى المعيشي، و تحقيق الأمن الغذائي.

❖ الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على عدة دراسات تطرقت الى عدة جوانب من أهمها:

- محمدي بهيجية، أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، سنة 2023.

تتجلى أهمية الدراسة التي قام بها الباحث في تقديم تحليل اقتصادي لبرنامج يدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، كما سلط الضوء على مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الجزائري، و أهمية الانتاج الزراعي في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي وتحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة في المناطق الريفية، مع عرض لأهم التحديات التنموية الاقتصادية و الريفية المستدامة في الجزائر.

- فضيل ابراهيم مزارين، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و دورها في تفعيل الزراعة في الجزائر، جامعة الجزائر، سنة 2019.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تبين أهمية برامج التجديد الحكومي المعتمدة من طرف الدول، و دورها في تحسين و انعاش القطاع الزراعي في الجزائر، مما قد يساهم في تحقيق الامن و الاكتفاء الذاتي، و من جانب آخر إمكانية تحسي الوضع الاجتماعي للسكان الريف، عن طريق توفير السكن و الخدمات الصحية مما يؤدي الى عدم هجرتهم نحو المدن و نزوحهم الذي يؤدي الى اهمال الزراعة.

- بن يوب فاطمة، القطاع الزراعي كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي الوطني، جامعة قلمة ،سنة 2016 .

اهتمت الباحثة خلال دراستها بأهمية المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في الجزائر، و مختلف الجهود المبذولة للنهوض به و ترقيته و جعله من البدائل التنموية و مدى مساهمته في تنويع الصادرات، كما تطرقت الى مختلف الاصلاحات المطبقة من طرف السلطات الجزائرية بغية انعاش القطاع الزراعي ورفع المداخيل، و التعرف على أهمية الاستثمار في الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

❖ أسباب الدراسة

تكمن الأسباب التي دفعتنا الى القيام بهذه الدراسة الى:

- كون أن الدراسة تعالج موضوعا من المواضيع المهمة في عصرنا الحالي و الذي يعتبر جوهرية الاقتصاد الوطني.
- ميولنا ورغبتنا في دراسة هذا الموضوع، خاصة في الظروف التي يمر بها العالم حاليا.

- رؤية مستقبلية الى أن القطاع الزراعي هو القطاع البديل للتنويع الاقتصاد الوطني ، و لتغطية احتياجات ونفقات البلاد والابتعاد عن التبعية النفطية.

❖ هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة و الوصول الى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و مجمل التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم دراستنا الى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الجانب النظري للقطاع الزراعي و دوره في النمو الاقتصادي فقمنا بتقسيمه الى مبحثين يضم كل منهما ثلاث مطالب حيث عرجنا في المطلب الأول للمبحث الأول الى عموميات حول القطاع الزراعي و في المطلب الثاني الى مقومات القطاع الزراعي، أما المطلب الثالث فتكلمنا عن تطور القطاع الزراعي و التوجه نحو الزراعة الذكية. أما المبحث الثاني للفصل الأول فتحدثنا عن العلاقة ما بين القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي، ففي المطلب الأول تحدثنا عن عموميات حول النمو الاقتصادي مع ذكر أهمية مساهمة القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي في المطلب الثاني، أما المبحث الثالث فتطرقنا الى الحديث عن دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي.

اما في الفصل الثاني و الذي يدرس واقع و مقومات القطاع الزراعي في الجزائر مع دراسة حالة لولاية مستغانم فقد قمنا بتقسيمه هو الآخر الى فصلين لكل فصل منهما ثلاث مطالب ، حيث ان المبحث الأول يتحدث عن مقومات التي تمتلكها الجزائر لانعاش قطاعها الزراعي من موارد طبيعية و مائية الى موارد مالية و بشرية في المطلب الأول، ثم انصرفنا للتحدث في المطلب الثاني عن واقع القطاع الزراعي في الجزائر و مساهمته في الاقتصاد الوطني و توفير مناصب الشغل و تحسين القدرة الإنتاجية، و زيادة الصادرات، مع ذكر اهم الاحصائيات و البيانات للفترة الممتدة من سنة 2014 الى غاية 2024 مروراً بأهم الاصلاحات المطبقة من طرف الدولة لاستصلاح القطاع. كما أننا تطرقنا الى دراسة واقع الزراعة في ولاية مستغانم في المبحث الثاني للفصل الثاني بدءاً بتعريف الولاية مروراً بأهم مقوماتها و مميزاتها و التي تحدثنا عنها في المطلب الثاني الى غاية المطلب الثالث أين قمنا بدراسة أهم الإحصائيات حول مساهمة الولاية في الاقتصاد الوطني، و قدرتها على امتصاص البطالة و توفير مناصب الشغل للولاية، و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الفصل الأول :

القطاع الزراعي و دوره في النمو الاقتصادي

تمهيد :

يُعدّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة. فهو يشكل مصدرًا رئيسيًا لتوفير الغذاء، ويُساهم في خلق فرص العمل، خاصة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الصناعات والخدمات. كما يُساعد على تقليل نسب الفقر والبطالة، ويعزز من قدرة الدول على تقليص اعتمادها على الواردات الغذائية.

أما في الجزائر، فإن الزراعة تمثل قطاعًا استراتيجيًا تتجه إليه الأنظار في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. وتملك البلاد مقومات طبيعية هامة، من أراضي خصبة، ومناخ متنوع، ومساحات شاسعة في الجنوب قابلة للاستصلاح. ورغم الصعوبات كالجفاف وضعف الوسائل، تسعى الجزائر إلى تطوير إنتاجها الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية. فالقطاع الزراعي اليوم يُعتبر دعامة رئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. و سنتطرق في هذا الفصل الى مقومات القطاع الحديث عن مقومات القطاع الزراعي و مدى أهمية في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مداخل نظري للقطاع الزراعي

المطلب الأول: عموميات حول القطاع الزراعي

1. المفهوم العام للقطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أم متقدمة، فهو يعرف على أنه القطاع الذي يشمل¹ الزراعة التقليدية والحديثة، والتربية الحيوانية، والصيد البحري، والغابات والمزارع الغابائية. يعتبر القطاع الزراعي جزءاً هاماً من الاقتصاد العالمي وهو من أهم القطاعات التي توفر الغذاء والموارد الحيوية للبشرية.²

2. أهمية القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم،³ بسبب استيعابه لأكثر من ربع إجمالي حجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية، بالإضافة إلى السلع والمواد الأولية التي تستخدم مدخلات في العديد من الصناعات التحويلية،⁴ حيث دفعت أهمية هذا القطاع البنك الدولي لتصنيفه على رأس الأولويات التنموية والتأكيد على زيادة الاستثمار فيه، خاصة بالبلدان النامية، لتمكين الدول من تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ألا وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر و الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عامي 1990 و 2015.⁵

¹ حممود حسن حسين، حممود حامد حممود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2009، ص 820.

² موقع: <https://www.ejaba.com/question/ما-هو-القطاع-الزراعي> ، 19/02/2025 سا 19:32.

³ محمد قربنات، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد: 28، 2017، ص 69.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اسراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، الخرطوم، السودان، 2007، ص 43.

⁵ د. محمد أمّني لزعر، جسر التنمية _ التنمية يف القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2015،

المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي

1. مقومات القطاع الزراعي: يقوم على عدة مقومات بعضها طبيعي كالمناخ والتربة والمياه، وبعضها الآخر بشري يتعلق بقدرة الإنسان على الاستغلال الأمثل لتلك الموارد،¹ وهو كما نتطرق له فيما يلي:

✓ الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لا بد من العمل حمايتها الوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها و توسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية.²

✓ الاستثمارات والدعم الزراعي: تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة،³ لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي.⁴

✓ الموارد المائية: ان متطلبات القطاع الزراعي تتمثل أساسا في طلب اجتماعي لتكثيف شبكة تربية المواشي وتزويد سكن الأرياف النائية والمنعزلة بالمياه، اضافة الى طلب اقتصادي لتعزيز اجهزة الانتاج وتأمين الانتاج الزراعي،⁵ وتمثل الزراعة فعليا 70 في المائة من استخدام المياه، وقد ازدادت المنافسة مع الاستخدامات الأخرى، ومنها الصناعة والتوسع السكاني السريع في المدن.⁶

¹ موقع: <https://a5dr.com/bookidea/مقومات-الإنتاج-الزراعي-في-الوطن-العرب/> يوم 2025/02/17 23:54.

² بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق، أثر نمو القطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 519.

³ محمد قرينات، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ أحمد محمد أبو سعده، ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الاسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2012، ص121.

⁵ بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق، الموارد المائية و أثرها على نمو القطاع الزراعي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 1، 2022، ص 273.

⁶ موزاوي عبد القادر، زواركي إيمان، الموارد المائية وأهميتها في تحقيق الأمن الزراعي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10 العدد:01، 2023، ص258.

- ✓ **الثروة الحيوانية:** تعد الثروة الحيوانية عنصرا أساسيا للأمن الغذائي والتغذية لأكثر من مليار نسمة من السكان الريفيين، فهي تساهم بنحو 40 في المائة من القيمة الإجمالية للزراعة العالمية. وتربية الماشية ليست نشاطا تقليديا للعديد من المجتمعات الريفية فحسب، بل هي أيضا وسيلة لإنتاج الغذاء في الأراضي التي لا يمكن استخدامها للمحاصيل.¹
- ✓ **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري هو الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، ذو مؤهلات تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.²
- ✓ **التكنولوجيا الحديثة:** تظهر أهمية التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي في قدرتها على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقدرتها على زيادة المحاصيل الزراعية، وزيادة الإنتاج، ورفع كفاءة المحاصيل الزراعية، مما يترتب عليه، زيادة في الأجور، ورفع مستوى المعيشة، مما يؤثر على الحد من الفقر.³

المطلب الثالث: تطور القطاع الزراعي و التوجه نحو الزراعة الذكية

تطورت الزراعة عبر العصور المختلفة، ويمكن تقسيم المراحل الرئيسية في تطورها عبر أربعة عصور، العصر الزراعي الأول: حيث كانت الممارسات القديمة تتميز بالاعتماد على العمل اليدوي والحيوانات والأدوات الأساسية. وكانت الإنتاجية محدودة بسبب محدودية الأدوات والتقنيات. ثم جاء العصر الزراعي الثاني (بداية من القرن التاسع عشر)، حيث عرفت البشرية استخدام المحركات والآلات البخارية في الزراعة، وكذلك استخدام الأسمدة الصناعية للمساعدة في نمو النبات والمبيدات الحشرية للقضاء على الآفات.

¹ موقع : <https://www.ifad.org/ar> /الثروة-الحيوانية يوم 2025/02/19 22:36.

² زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980 – 2009)، أطروحة دكتوراة، تخصص اقتصاد تطبيقي، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 – 2014، ص 128.

³ أسماء سيد إبراهيم، دور التكنولوجيا الحديثة في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في تنزانيا، كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة، مجلد 46 عدد 4، أكتوبر 2024م، ص 171.

وكتّرت استخدام الجرارات الزراعية وآلات الري، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية. ولكن هذا جاء مصحوبًا بمخاوف بيئية وتلوث كيميائي وإهدار للموارد المائية، وكثرة استهلاك الوقود. وفي منتصف القرن العشرين شهد العالم الانتقال إلى العصر الزراعي الثالث مع ظهور التقنيات الحاسوبية والإلكترونية، وبداية استخداماتها في الزراعة والاعتماد على التقنيات الروبوتية والآلات المبرمجة. لحل المشكلات البيئية المميزة للعصر السابق، مع التركيز على الزراعة الدقيقة للحد من استخدام الموارد والحد من التلوث. ومع زيادة التطور التكنولوجي، شهد القرن الحادي والعشرين حدوث تكامل بين التقنيات الحديثة، بما في ذلك إنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والاستشعار عن بعد، وأدى ذلك إلى تطبيق ممارسات الزراعة الذكية لتحسين كفاءة الإنتاج.¹

1. مفهوم الزراعة الحديثة وأهميتها: يحل مصطلح الزراعة الذكية محل المصطلح التقليدي للزراعة حيث أن الطريقة التقليدية للزراعة يمكن أن تكون أحد أسباب الحد الأدنى للانتاج الفلاحي على الرغم من توفر الأراضي الصالحة للزراعة.²

حيث تمثل الزراعة الذكية مفهوم جديد يشير الى استخدام تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة و تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في ادارة المزارع بهدف تحسين جودة و كمية الانتاج، ورفع كفاءة ادارة الموارد الزراعية، و ترشيد استخدامها، و لذلك تعرف الزراعة الذكية بالثورة الخضراء الثالثة بعد ثورة النباتات و علم الوراثة، و يعتمد نظام الزراعة الذكية على استخدام التقنيات الحديثة مثل، أجهزة الاستشعار عن بعد و أنظمة المعلومات الجغرافية، و انترنت الأشياء، و الطائرات المسيرة بدون طيار، و الذكاء الاصطناعي، و نظم تحليل و معالجة البيانات.³

¹ يحيى زكريا محسب، مجلس بحوث الفضاء والاستشعار عن بعد - عميد الدراسات العليا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاستشعار من البعد والذكاء الاصطناعي في خدمة الزراعة الدقيقة والذكاء، 2024، ص 82.

² ط. د. سيبب حزفوش، عادل ب عطاء الله، محاولة إستخدام تطبيقات الزراعة الذكية كآلية لتطويز الإنتاج الفلاحي في الجزائر، مجلة التنويل والاصتئثار والتينية المضتدامة المجلد 09 / العدد 01 – جوان 2024، ص381.

³ بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 07 / العدد: 01، 2023، ص311.

من أجل انتاج الغذاء بطرق صحية، مع المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد استخدامها، أي استدامة هذه الموارد وزيادة كفاءة استخدام المياه، و التقليل من تكاليف مداخلات الانتاج وتعظيم الفائدة منها.¹

و من المتوقع أن تكون الزراعة الذكية علاجا فعالا و استراتجية حيوية لا غنى عنها في موضوع رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وفي زيادة الانتاج و الانتاجية مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي من جهة و المحافظة على الموارد الطبيعية و استدامتها من جهة أخرى. اضافة الى دورها في توفير غذاء امن صحيا و خال من التلوث لخلوها من الأسمدة الكيماوية و المبيدات الضارة بالصحة و البيئة، بالاضافة الى أهميتها في التغلب على الاثار السلبية للتغيرات المناخية على الانظمة الزراعية.² و بالتالي يمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- مراقبة حالة الحقل ورصد التغيرات المناخية بفعالية ودقة.
- تحسين كفاءة استخدام المداخلات الزراعية كالاسمدة و المبيدات و مياه الري.
- تحسين كفاء استخدام الالات الزراعية و تحسين انتاجية المحاصيل.
- التحكم بشكل أفضل في التكاليف و ضمان ربحية المشاريع الزراعية.
- المحافظة على الموارد الطبيعية و خاصة مياه الري.
- المساعدة على اتخاذ القرارات بسرعة بالاعتماد على برمجيات على الهواتف المحمولة.
- استعمال الارساليات القصيرة في الانشطة الارشادية و التوعية للتواصل مع المزارعين.
- الربط المباشر ببيانات السوق عن طريق برمجيات اعلامية لاتخاذ القرار الصائب لتسويق المنتجات.
- مراقبة الثروة الحيوانية و رصد حالتها الصحية و تشخيص الأمراض بأقل تكلفة و جهد.³

¹ بلهجات أسماء، الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الامن الغذائي في الدول في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15 العدد:1، 2024، ص249.

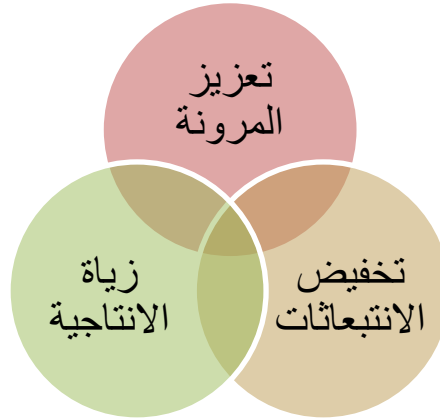
² علي حدادة، "الزراعة الذكية" ومجالات تطبيقها في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، ديسمبر 2018، ص8.

³ بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره 2023، ص311.

2. مقومات الزراعة الذكية و تطبيقاتها:

يمكن القول أن الزراعة الذكية تقوم على المقومات التالية، يوضحها الشكل التالي:

الشكل 1.1: مقومات الزراعة الذكية.



المصدر: من اعداد الطالبة.

زيادة الانتاجية يقصد بها زيادة الانتاجية الزراعية و المداخيل مع تعزيز الاستدامة و الحفاظ على البيئة و منه ضمان تحقيق الامن الغذائي، عن طريق تعزيز ادارة المحاصيل و الثروة الحيوانية و تشجيع أساليب الازالة المستدامة للأراضي و المياه. أما تعزيز المرونة من خلال تخفيض تعرض المزارعين الى مختلف المخاطر و كذا تحسين قدراتهم و ذلك فيما يخص مواجهة مختلف الصدمات.¹ و تخفيض الانبعاثات عن طريق تقنيات تقلل من استهلاك الموارد و تحد من التلوث الزراعي.²

و تطبق أساليب الزراعة الذكية على نطاق واسع، و في العديد من المجالات، يمكن ايجازها فيما يلي:

1. إنتاج المحاصيل الزراعية: و من المهم جدا أن يتمكن المزارعون من الوصول إلى المعارف الجيدة و التكنولوجيات المتطورة و الابتكارات، و الوصول إلى مستوى واسع من الفهم لنوع و نطاق التغير الحاصل في العوامل المناخية التي تؤثر على إنتاجية المحاصيل، مما يسمح لهم بممارسة أنشطتهم بطريقة ذكية عوض الكد و العمل المرهق، و في نفس الوقت يمكن المحافظة على النظم الايكولوجية

¹ بلهجات أسماء، الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الامن الغذائي في الدول في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 250.

² موقع : <https://www.arab4climate.com/> الزراعة-الذكية-مناخياً-الحل-المستدام/ ، 2025/03/22 ، ص 20:38.

والاستفادة من العمليات الحيوية الكيميائية والفيزيائية للتربة؛ من أجل الحصول على نتائج أحسن.¹

2. مراقبة المحاصيل والتربة : تستغرق عملية فحص الحبوب يدوياً وقتاً طويلاً وهي عرضة للخطأ البشري. لذلك يتزايد الاعتماد على أنظمة الرؤية الحاسوبية في فحص الحبوب لحل هذه المشكلات. وتستخدم هذه الأنظمة تقنيات تصوير متقدمة وخوارزميات تعلم الآلة ML لتحليل صور الحبوب وتحديد العيوب والشوائب مثل الحبوب المكسورة أو المواد الغريبة أو الإصابة بالفطريات. ولهذا الغرض تستخدم تقنيات تعلم الآلة مثل الشبكات العصبية الاصطناعية ANNs ، وخوارزمية تحويل الميزات الكثيفة الثابتة DSIFT ، وأجهزة ناقلات الدعم SVM بنجاح في الزراعة لتصنيف الحبوب وتحديد هويتها. وتتيح هذه التقنيات تصنيف أنواع القمح بناءً على تحليل الصور، كما يمكن تحديد خصائص معينة مثل الحجم والشكل لتصنيف الحبوب. ويمكن أيضاً تحديد الفطريات التي تصيب الغلال مثل الأرز.²

3. الزراعة الدقيقة: تقوم الزراعة الدقيقة على جمع بيانات مفصلة عن المحاصيل والتربة والطقس والظروف البيئية الأخرى، ثم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل هذه البيانات بهدف اتخاذ القرارات المناسبة بشكل آلي أو بتدخل بشري.

4. السقي الذكي: يعد السقي الذكي عن بعد أيضاً من المجالات المفيدة وسهلة التنفيذ نسبياً، حيث يتعرف البرنامج الذكي على درجة حرارة التربة ليرسل إشعاراً إلى تطبيق هاتفي عن بعد، يطلع عليه المزارع ويقرر إطلاق عملية السقي من عدمه، من أي مكان كان في العالم، مهما كان بعيداً.³

5. نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة: يعد نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة مؤشر طورته منظمة الفاو لأغراض الرصد المبكر للمناطق الزراعية التي يرتفع فيها احتمال حدوث إجهاد مائي/جفاف على المستويات العالمية والإقليمية.⁴

¹ بن شاعة نادية، حضري دليلة، الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مجلد 19 / العدد: 31 السنة 2023، ص 226.

² يحيى زكريا محيَّب، الاستشعار من البعد والذكاء الاصطناعي في خدمة الزراعة الدقيقة والذكاء، مرجع سبق ذكره، ص 83.

³ الموقع : <https://www.aps.dz/ar/economie/168670-2024-09-23-18-47-52>، 2025/03/20، سا 22:01.

⁴ استخدام الذكاء الاصطناعي في الزراعة، مركز الدراسات الاقتصادية، غرفة التجارة والصناعة والزراعة، ص 2.

6. مصائد الأسماك: انشاء مصائد الاسماك وتربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، من خلال أقفاص و برك الأسماك المقاومة للعواصف، و ادارة مصائد الاسماك القابلة للكيف.¹
7. الحراجة الذكية: يترك تغير المناخ وتقلباته آثارا سلبية مباشرة وغير مباشرة على الثروة الغابية في الوقت الذي تساعد فيه الغابات على التحكم في المناخ عبر إزالة كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، ويمتد الأثر إلى الأفراد الذين يعتمدون على الغابات في معيشتهم، وسوف تساهم أساليب الزراعة الذكية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها وحفظ وإدارة الغابات وادارتها بشكل مستدام مع تعزيز مخزون المربون فيها.²
8. الرش الذكي للمبيدات: يمكن استخدام الرشاشات في المبيدات لتطبيق المبيدات الحشرية والأسمدة بشكل أكثر كفاءة، حيث تستخدم هذه الرشاشات رؤية الكمبيوتر للكشف عن مواقع المحاصيل وتطبيق الكمية المناسبة من المواد الكيميائية عند الحاجة فقط، وهذا بدوره سوف يقلل من الآثار الجانبية الضارة للرش المفرط للمبيدات الكيميائية.
9. المسح الجوي والتصوير: يمكن استخدام نظم الاستشعار عن بعد والطائرات بدون طيار لالتقاط صور عالية الدقة للحقول ويمكن استخدام هذه الصور لإنشاء خرائط تفصيلية لصحة المحاصيل ورطوبة التربة والعوامل الأخرى التي تؤثر على نمو المحاصيل.³

المبحث الثاني: العلاقة ما بين القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي

المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم

¹ بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره 2023، ص312.

² بن شاعة نادية، حضري دليلا، الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول ، مرجع سبق ذكره، ص227.

³ الموقع : <https://www.youm7.com/story/2024/7/11/7-استخدامات-للذكاء-الاصطناعي-في-الزراعة-تعرف-عليها/6634810>

22:15، 2025/03/22.

لتطوره. ولهذا وجب على مختلف اقتصادات الدول أن تتوجه نحو التنوع الاقتصادي خاصة في القطاع الزراعي و الذي يساهم و بشكل كبير في تطوير اقتصادها و تحقيق نمو اقتصادي و زيادة تطوره.

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، أو مهما كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، ويتصف النمو الاقتصادي أنه يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع.¹

1. مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.²

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهومًا كمّيًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج. أي معدل نمو الدخل الفردي، ووفقًا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي.³

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي.

¹ فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي، مخبر الاقتصاد الكلي و المالية الدولية، جامعة المديّة، سنة 2020، ص 127.

² عبدالعالي دبلّة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004.

³ ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 05.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹."

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج².

2. أهمية النمو الاقتصادي:

ما يميز النمو الاقتصادي أنه يحقق مجموعة من النقاط و التي لها أهمية كبيرة و بارزة في تطور و تقدم الاقتصاد من بينها:

¹ صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري:

قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010 .

² ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، نسخة 2020.

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
- التقدم الاقتصادي.
- أن يعيش الفرد حياة مديدة وصحية عن طريق رفع معدلات الأجور والأرباح والدخل الوطني.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من مشاكل البطالة وتوفير مناصب شغل ودراسة مدى إمكانية تحسين من سوق العمل على المدى البعيد.
- التوجه نحو الاستثمار وفتح أبواب العمل على الشركات الأجنبية.¹
- يلعب النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحسين أوضاع الأمن والاستقرار والأمن الوطني و القومي.²

3. أنواع النمو الاقتصادي وأهم محدداته:

أنواع النمو الاقتصادي: هناك أنواع مختلفة من النمو الاقتصادي، و لكل منها خصائصه و آثاره و من بين الأنواع الرئيسية:

- النمو الاقتصادي القائم على التصدير: يعتمد على زيادات الصادرات لتحقيق النمو، عادة ما تتميز هذه الاقتصادات بفائض في الحساب الجاري، من بينها اليابان والصين في فترات معينة من تاريخهما.

¹ عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة.

² توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

- النمو الاقتصادي القائم على الموارد الطبيعية: يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية، مثل النفط لتحقيق النمو ، قد يكون هذا النوع من النمو سريعاً و لكنه قد يكون غير مستدام إذا لم يتم تنوع مصادر الدخل مثال عن ذلك المملكة العربية السعودية.
- النمو الاقتصادي المستدام: هو النمو الذي يركز كثيراً على تحقيق مكاسب اقتصادية على المدى القصير، و قد يؤدي الى مشاكل بيئية أو اجتماعية على المدى الطويل.
- النمو الاقتصادي المتوازن: هو النمو الذي يشمل جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متناسق، مما يضمن استقرار النمو و تجنب الاختلالات.
- النمو الاقتصادي غير المتوازن: هو النمو الذي يركز على قطاعات معينة من الاقتصاد، مما يؤدي الى مشاكل في القطاعات الأخرى أو الى عدم استقرار تام للنمو الاقتصادي ككل.¹

4. محددات النمو الاقتصادي: يعتبر البحث في محددات النمو الاقتصادي من أهم قضايا البحوث التطبيقية، فمن خلالها يمكن للنمو أن يكون ثمرة تحرير الاقتصاد على العالم الخارجي حتى تتسع الفجوة بين مختلف الدول ،أما محددات أو العوامل الكبرى للنمو الاقتصادي فيمكن حصرها في:²

1. العمل: من أهم العناصر التي تحدث تغيير كبير في النمو الاقتصادي هو العامل البشري أو رأس المال البشري بمفهوم آخر، كما أنه يعتبر أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية الاسكان و الهرم السكاني، فكلما زاد السكان يؤدي الى زيادة في عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي فمن هنا وجب الاهتمام بتدريب العامل البشري ، و تنمية المهارات و الذي يؤدي الى زيادة مستوى معدل النمو الاقتصادي.³
2. رأس المال: ويمكن أن نقصد به أنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى. فالى جانب عنصر العامل البشري يكون العمال أكثر انتاجية إذا توفر لديهم

¹فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي، مخبر الاقتصاد الكلي و المالية الدولية، جامعة المدينة، سنة 2020، ص 128.

²مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2022.

³عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كمي، ص 273.

مجموعة من وسائل العمل والإنتاج، والتي تتمثل في رأس المال المادي، فهو بمثابة الوقود للجانب البشري أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة.¹

3. التقدم التقني أو التكنولوجيا: يتحقق التقدم التقني نتيجة للاستثمار في الدراسات العلمية و في عمليات البحث و التطوير و في نشر المعرفة العلمية، ولا يتحقق إلا بمستوى الفعالية العالي بحيث أن كفاءة لاستخدام عوامل الإنتاج إلا بالتقدم التقني ويمكن أن نعني به أيضا بأنه الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.²

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التنوع الاقتصادي

في ظل التذبذب و عدم الاستقرار في أسواق النفط، وجب ضرورة العمل علة التخفيف من الاعتماد على قطاع المحروقات و التوجه نحو التنوع الاقتصادي، لان الاقتصاد المتنوع يؤدي الى خلق فرص جديدة و على المدى الطويل، وتكون هذه الفرص مصادر للدخل الفردي والقومي.

1. مفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه:

استحوذ التنوع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين خاصة في الآونة الأخيرة، كضرورة حتمية لعدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي للاقتصاد و تحريك للنشاط و النمو الاقتصادي، ويهدف الى تنوع الدخل لخلق اقتصاد مستقر يركز مبدئيا على الموارد الاقتصادية المتنوعة و بعيدا عن النفط و المحروقات، ما يؤدي الى تكوين تكامل داخلي بين القطاعات و الأنشطة الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي مما يولي أهمية كبيرة لبناء اقتصاد أكثر استدامة من أجل تنوع السلع و الخدمات و توفير المواد الأولية و تحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتبار أن القطاع الزراعي من بين القطاعات الاستراتيجية و الحساسة و التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي.³

2. تعريف التنوع الاقتصادي: يقصد بالتنوع الاقتصادي بشكل عام أنه تقليل الاعتماد علة المورد الوحيد و الانتقال مرحلة تهمين القواعد و الركائز الصناعية و الزراعية و خلق الانتاجية، و هو ما يعني به بناء اقتصاد سليم كامل و متكامل يحقق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

¹ سيد أحمد كبداني ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، الجزائر أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 172.

² فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره.

³ أوكيل حميدة ، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2016، ص 57.

ويمكن القول أن التنوع هو تبني أسلوب متميز لتحقيق التوازن و النمو الاقتصادي القائم على التكامل المدروس بين القطاعات و مختلف الأنشطة و ادراج تغيرات البنية الاجتماعية و الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية التي ترافق هذا النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاه و الرفاهية.

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط في تنويعها الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الكثيف و الغير متوازن على الصادرات و المداخيل المعتمدة على المحروقات و تطوير اقتصاد نفطي و استحداث صادرات غير نفطية، من جهة أخرى فإن بلدان أخرى تتميز بهيمنتها على القطاع العام في النشاط الاقتصادي الخاص بها فيعني لها التنوع ضرورة تطوير القطاع الخاص و اعطائه أولوية و ريادة كبرى.¹

3. أهداف التنوع الاقتصادي: يهدف التنوع الاقتصادي الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.
- تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد و بالتالي تجنب التأثير على التمويل التنموي.
- رفع معدلات التبادل التجاري قصد توزيع مخاطر انخفاض أسعار الصادرات على عدد كبير من السلع و الخدمات بدلا من التركيز على الصادرات في سلعة وحيدة أو عدد محدد من السلع و الخدمات.
- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات المنتجة، و بالتالي زيادة القيمة المضافة، بحيث أن التنوع الاقتصادي يساهم في زيادة روابط الاقتصاد.
- كما أن التنوع يساهم في توليد فرص عمل جديدة، من ثم يؤدي الى رفع دخول و عوائد العناصر الانتاجية، و ما يترتب عنه ارتفاع في القيمة المضافة الناتجة قطاعيا و محليا.

¹ قدي عبد المجيد، سياسة التنوع الاقتصادي، محاضرة مقدمة ضمنه اليوم الدراسي حول استراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي، جامعة البويرة، ص3.

- يزيد التنوع من تمكين القطاع الخاص في لعب دور أكبر في عملية النمو الاقتصادي وتخفيض الدور الذي تلعبه الحكومة للدولة.
- يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال استقرار معدل النمو عبر الاجيال.¹

المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي

1. دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي: يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في النمو الاقتصادي، بحيث يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية في العديد من البلدان، خاصة الدول النامية منها، كما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، و توفير فرص العمل و تحقيق التنمية الريفية، بالإضافة الى دوره في توفير المواد الخام الصناعية و توليد المداخيل من خلال الصادرات الزراعية.

كما يمثل القطاع الزراعي عماد الاقتصاد في البلدان الأقل نمواً. فهو يمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (حيث يتراوح بين 30 و 60 في المائة في ثلثي هذه البلدان)، وتشتغل به نسبة كبيرة من القوى العاملة (40 في المائة، بل وقد تصل إلى 90 في المائة في معظم الحالات)، ويمثل مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي (25 في المائة، بل وقد تصل إلى 95 في المائة في ثلاثة أرباع البلدان الأقل نمواً)، ويوفر الجانب الأكبر من الأغذية الأساسية كما يوفر سبل العيش وغير ذلك من أشكال الدخل لأكثر من نصف السكان في هذه البلدان. وتوفر الروابط القوية - السابقة على الإنتاج واللاحقة له - التي تربط الزراعة بالقطاع الريفي وغيره من قطاعات الاقتصاد قوة دفع إضافية للنمو وتوليد الدخل.² وهكذا فان دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الاجمالي الى الامام يتباين من بلد الى اخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً.³

¹ خالد هاشم عبد المجيد، التنوع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، سنة 2018، ص 78.

² - الموقع: <https://www.fao.org/4/y0491a/y0491a01.htm>، 2025/03/23، ص 22:30.

³ اسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر و سوء التغذية - دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي و الحد من الفقر و الجوع، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، ص 30.

خلاصة الفصل الأول:

تُعد الزراعة الذكية من أهم الاتجاهات الحديثة التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا والابتكار في العمليات الزراعية، بما يشمل استخدام أنظمة الري الذكي، وتحليل البيانات، والطائرات المسيرة، والاستشعار عن بُعد، لتحسين الإنتاجية وتقليل الفاقد من الموارد. وتستند فعالية الزراعة الذكية على وجود مقومات زراعية قوية، مثل وفرة الأراضي الصالحة للزراعة، والمناخ المتنوع، والمياه الجوفية والسطحية، إلى جانب الخبرات البشرية المتراكمة في القطاع الزراعي. وتمثل هذه المقومات فرصة حقيقية لتطوير القطاع الزراعي وتحويله إلى محرك تنموي حيوي يدعم الاقتصاد الوطني ويوفر فرص عمل ويعزز الصادرات الزراعية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تبني مجموعة من التوصيات الهامة، على رأسها: زيادة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في مجالات الزراعة الذكية، وتوسيع البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية لتمكين المزارعين من استخدام التكنولوجيا الحديثة، والعمل على تدريب وتأهيل الكوادر الزراعية والفنية لمواكبة هذا التحول. كما يُوصى بتحسين إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والتربة، لضمان استدامتها، وتشجيع الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص لتسريع تطبيق الحلول الذكية، إضافةً إلى تقديم حوافز مالية وتقنية للمزارعين لتشجيعهم على اعتماد هذه الأساليب الجديدة. ولا يقل أهمية عن ذلك تطوير منظومة التسويق الزراعي وتعزيز فرص التصدير، بما يضمن زيادة العائدات وتحسين تنافسية المنتجات الزراعية محلياً ودولياً. وبهذا، تصبح الزراعة الذكية والمقومات الزراعية رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة، تساهم في بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لدور القطاع الزراعي في تحريك عجلة النمو
الاقتصادي

تمهيد :

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، و هذا للدور الذي يقون به في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الفردي و كذا زيادة مناصب العمل لكافة الفئات العمرية و جميع شرائح المجتمع، و على غرار جميع الدول التي تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي، ركزت الجزائر على الاندماج في تحقيق التكامل بين مختلف قطاعاتها، و زيادة وتيرة الحصول على موارد مالية غير نفطية، و رغم أن هذا الطموح يعتمد على نشاطات تصديرية واحدة تقريبا، فهذا النوع من الصادرات هو الدخل الذي يحقق نسبة كبيرة مقارنة مع باقي الصادرات، هذا ما أثر على اقتصاد البلاد بسبب كثرة التقلبات خاصة في الآونة الاخيرة، ما أجبر السلطات إعادة النظر في إيجاد و البحث عن موارد بديلة و التوجه نحو قطاعات دائمة و ليست بديلة، قادرة على المساهمة في التنويع الاقتصادي للبلاد، و من بين أهمها هذه القطاعات القطاع الزراعي ، فقد زاد الاهتمام بالزراعة باعتبارها ركيزة للبدائل التنموية خاصة مع التداعيات السلبية للعائدات النفطية و انخفاضها و تذبذبها بسبب اقترانها بالأوضاع السياسية مؤخرا. سنترق الى دراسة مقومات و مساهمة القطاع الزراعي و انعكاسه على النمو الاقتصادي في الجزائر، و في الجانب التطبيقي دراسة حالة مستغانم.

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**المطلب الأول: خصائص القطاع الزراعي في الجزائر**

1. **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد والإمكانات الطبيعية و المتمثلة في الأراضي الفلاحية و المناطق الصالحة للزراعة وكذا المياه و التي تحدد من خلال الناتج الزراعي على طول السنة الزراعية، و تتمثل هذه الإمكانيات أو الموارد فيما يلي

- **الموارد الأرضية:** تمتد مساحة الجزائر الى 2.381.741 كم مربع ، فهي تحتل المركز 11 عالميا من حيث المساحة، و تمتلك ما يبلغ أهم عنصر في الإنتاج الزراعي ألا و هو الأرض، كما أن للجزائر رصيذا معتبرا من الأراضي القابلة للاستصلاح و المقدرب 40.9 مليون هكتار ما يعادل تقريبا 17 % من مساحتها الإجمالية أي 40.541.000 هكتار.¹ إن أكثر الأراضي الزراعي جودة و أحسنها زراعة هي تلك التي تمتلكها الدولة، حيث كانت مستغلة من طرف الاستعمار الفرنسي سابقا، و قد عرفت هذه الأراضي عدة اصلاحات تنظيمية لكنها غير مستقرة، خاصة بعد الثورة الزراعية و الانتفاع غير الدائم منها الى غاية الحصول على حق الامتياز، إلا أن انفصال الفلاح و المزارع عن الأرض في السنوات الماضية بسبب عدم امتلاكها، ادى الى عدم بذل مجهودات أكبر للرفع من إنتاجها و عدم الاعتناء بها، أما فيما يخص الخواص و على الرغم من امتلاكهم لثلث المساحات الزراعية، إلا أن أراضيهم تقع بالمناطق الأقل جودة و التي بها تضاريس و مناطق وعرة، و قلة تساقط الأمطار.²

- **المساحات الزراعية المستخدمة و الدائمة:** تعرف المساحات الزراعية المستخدمة على أنها تلك المساحات المزروعة فعلا، و التي تحرث و تزرع كل سنة حسب قانون و نظام التبوير، و تضم مساحات الأراضي الموسمية، المستديمة و المتروكة أي المستريحة، أي أنها تترك دونما استغلالها لعدم كفاية المياه أو لإزاحتها و استعادة قدرتها الانتاجية و ذلك دون أن تتجاوز 05 سنوات.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية مفهومها و نظرياتها و سياساتها ، كلية التجارة، جامعة مصر، سنة 2004، ص 150-151.

² فاتح حركاتي، الكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء الطبعة الأولى 2016، ص 67.

- مساحات الغابات: وتتمثل في مساحات من الأراضي الغير زراعية، و غير قابلة للزراعة، وبها أراض شاسعة من الأشجار الغير مثمرة ، و الهدف منها اضافة النسيج الأخضر و تدعيمه، و تعتبر من الفضاءات الطبيعية كالحامات و المحميات.¹

جدول رقم 1.2: توزيع استخدام الأراضي خلال سنوات 2014-2024.

الوحدة 1000 هكتار

2024	2022	2018	2016	2014	البيان
9073.23	8992.55	8944.48	8465.04	8461.87	المساحة الصالحة للزراعة
3219.35	3128.28	3070.15	2909.42	3065.54	المساحة المتروكة
5090.29	5002.11	4930.00	4963.60	4232.65	مساحة الغابات
47398.65	46220.17	43711.80	45663.66	45704.98	مجموع الأراضي الزراعية

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد رقم 2016.35 الى غاية المجلد رقم 43 سنة 2024.

من الجدول نلاحظ أن معظم المساحة الزراعية هي الأراض الصالحة للزراعة، و التي عرفت تطورا كبيرا عبر السنوات الماضية خاصة في السنوات الأخيرة، عكس سنة 2018 و التي عرفت تراجعا واضحا بمساحة قدرت بـ 43711.80 ألف هكتار و ذلك بسبب ما تعرضت له من محاولات للحرائق و الهجران، مثلها مثل مساحة الغابات هي الأخرى عرفت توسعا كبيرا عبر السنوات و ذلك بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الدولة و السياسات المتبعة للمحافظة على الغابات خاصة القوانين الصادرة سنة 2024 و التي تحث على ردعية و واجب المحافظة على المساحات الخضراء.

2. الموارد المائية :

تعددت مصادر المياه على الأرض و تنوعت مصادرها ما بين المياه سطحية مثل الأمطار و التساقط و مياه جوفية ، و الجزائر هي الأخرى تتميز بمناخ معتدل ممطر سنويا.

¹ عبد الرحمان ديدوح، الأمن المائي، الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، 2017، ص 20.

- المياه السطحية : ويقصد بها الأمطار المتساقطة و مياه الأنهار و البحيرات و الينابيع و مياه السدود، و الجزائر و رغم كبر مساحتها إلا أن مياه السطحية فيها قليلة إن لم نقل نادرة بحيث تقدر الموارد المائية بأقل من 20 مليار م³ ، كما يقدر عدد المجاري بنحو 30 مجرى معظمها في التل ، ثب معظمها في البحر الأبيض المتوسط، تقدر المياه السطحية في الجزائر ب 9.8 مليار م³ الى غاية 14 مليار م³ في السنة موزعة على كافة التراب الوطني، فبالنسبة لهذه الكمية المعتبرة سنويا لا تزال الجزائر تتميز بتناقص تساقط الأمطار.¹ كما أن الانهار تستمد مياهها من تساقط الأمطار و السيول الموسمية و هي نوعان أنهار تصب في البحر الأبيض المتوسط، و أخرى تصب في الأحواض ، فالأولى تتميز بوفرة مياهها بسبب وفرة تساقط أمطارها أما الثانية تتسم بأودية الداخلية و تتميز بأن مجاريها غير دائمة.²

جدول رقم 2.2: معدلات السنة لتساقط الأمطار.

الوحدة ملم

الشرق	الوسط	الغرب
الساحل	900	400
التل	1400	600
الهضاب	400	250
الأطلس	400	150
الصحراء	100	100

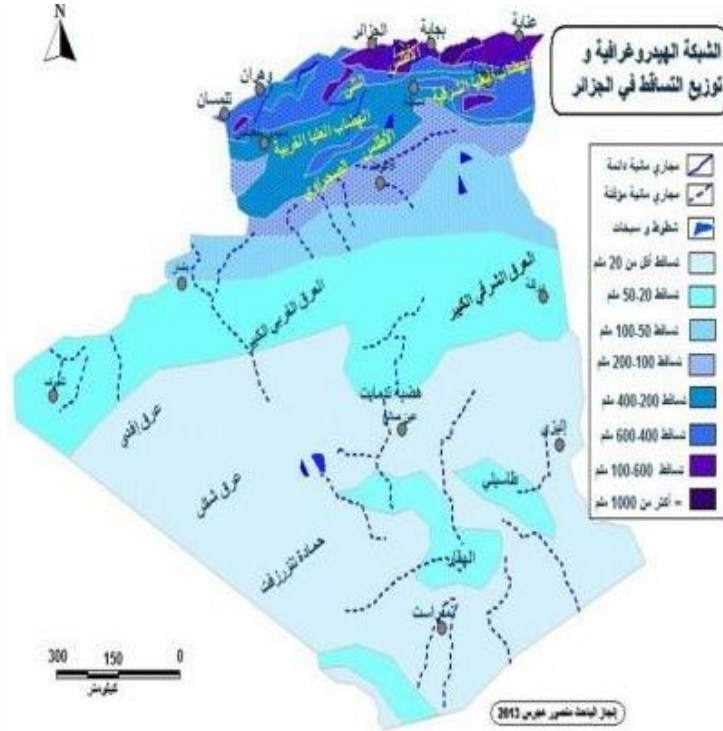
المصدر: بيانات وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية.

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية الأمطار المتساقطة تتركز بشدة على مناطق الشمال و مناطق التل حيث تبلغ أقصى كمية مقدرة ب 1400 ملم مقارنة بالصحراء و الأطلس و المقدرة ب 100 ملم، في حين أن الأمطار المتساقطة في الشرق كمية مقدرة ب 900 ملم أكثر منها بكثير بالغرب بكمية تتراوح 400 ملم و ذلك راجع الى التيارات الهوائية القادمة من أوروبا و التي تقوم بدفع السحاب نحو المدن الشرقية عكس المدن الغربية.

¹ فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 53

² عبد الرحمان ديدوح، الأمن المائي، الاستراتيجية المائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الشكل 2.2: خريطة التساقط في الجزائر.

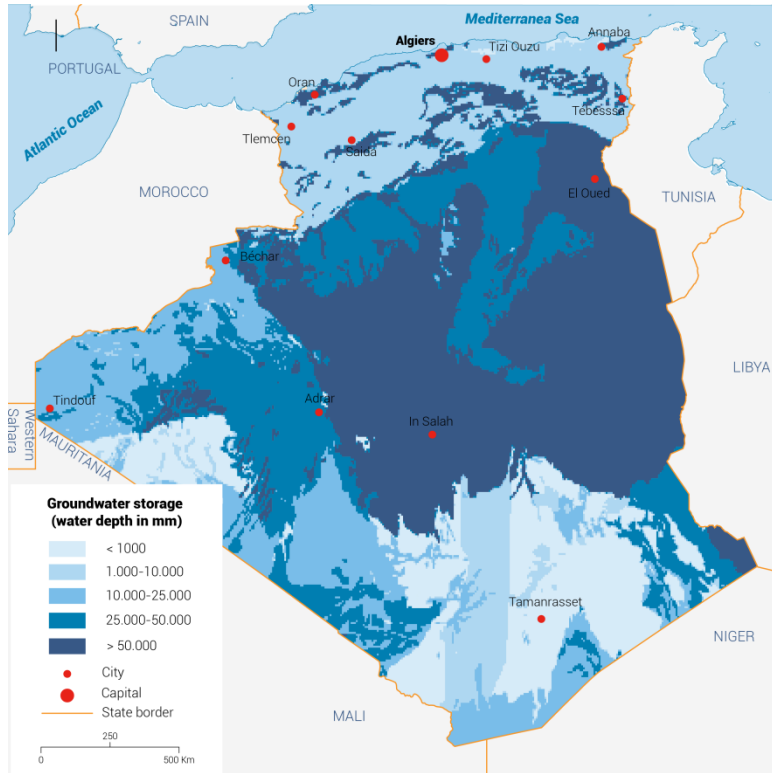


المصدر: مدونة البحوث الجغرافية.

- المياه الجوفية : تؤكد الإحصائيات الأخيرة للسنوات الماضية، أن كمية المياه الجوفية المستهلكة تجاوزت حوالي 400 مليون م مكعب في السنة نتيجة لنقص و تراجع تساقط الأمطار و حالات الجفاف المتتالية مما أدى الى عدم توازن بين الكمية المستعملة و المستهلكة، و حسب وزارة الري فإن عدد الآبار المستعملة قدر بحوالي 5500 بئرا تم حفر حوالي 2000 في الشمال فقط كما تم انجاز 842 بئرا بالجنوب بهدف تغطية حاجيات المياه الصالحة للشرب بمقدار 223 مليون م مكعب أما السقي فقدرت بنحو 509 مليون م مكعب. كما تعرف أحواض المياه الجوفية بأنها عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية يسمح لها بالتخزين حسب حجم معين من المياه مما يترتب عنه موارد مائية متجددة.¹

¹ عبد الرزاق مختار محمد، عيسى النصور و آخرون، دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في لزراعة العربية حالة الجزائر 2004، ص

الشكل 3.2: خريطة المياه الجوفية في الجزائر.



المصدر: الموقع <https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources> ، 2025/03/26 ، سا 14:38.

3. الموارد المالية والبشرية:

يعتبر المورد البشري والمالي هما المحركان الرئيسيان لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة ، والقطاع الزراعي بدوره بصفة خاصة ، فالعنصر البشري يستطيع تحقيق الشروط الملائمة للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، ومنه يمكن استعمال الإمكانيات المتوفرة خاصة إذا كان يمتلك مؤهلات علمية وتقنية تسمح له برفع الإنتاجية، إلا أن المورد المالي لا يقل أهمية وفعالية في القطاع الزراعي كونه يوفر له المواد الأولية والمعدات والمتطلبات اللازمة لرفع الإنتاج.¹

¹ محمدي بهيجة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، سنة 2022-2023، ص 77.

- **العنصر المالي:** القطاع الزراعي وكغيره من القطاعات الاقتصادية، يعاني من تراكم الديون رغم الإصلاحات التنموية المعتمدة من طرف الدولة خاصة في السنوات الأخيرة، فتمويل الاستثمارات الزراعية فردية كانت او جماعية أصبحت تمول من الموارد الخاصة لبنك الفلاحة وقروضه، والتي يمكن إعادة تمويلها بخصم أوراق الفلاح لدى البنك المركزي.¹ استمرت الإصلاحات التنموية في القطاع الزراعي بالجزائر وصولاً الى البرامج التنموية ابتداء من الانعاش الاقتصادي من سنة 2001-2004 و الذي قدر نصيب القطاع منه بقيمة 66 مليار دج ، وصولاً الى البرنامج الخماسي سنة 2010-2014 بحيث قدر نصيب القطاع منه ب 1000 مليار دج و الذي سبقه البرنامج التكميلي لدعم النمو سنوات 2005-2009 غير أن القطاع الزراعي قد استفاد منه بقيمة تقدر ب 312 مليار دج، تم سنة 2015 الى غاية 2019 البرنامج الخماسي لتوطيد النمو و بلغت نسبة القطاع فيه 12.7 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات، وصولاً الى السنوات الاخيرة حيث أنه يرجح أنه في عام 2025 سيرتكز الدعم الفلاحي على تعزيز الإنتاج و تبسيط الإجراءات و تعميم التمويل ليشمل جميع البنوك، وإضافة الرقمنة و إدخال برامج الدعم الجديدة مثل الطاقة الشمسية و قروض للفلاحين و قد حدد سقف التمويل ب 2200 مليار دجو ذلك للفترة الممتدة من 2020 الى غاية 2024.²
- **المورد البشري:** و للاطلاع على مدى أهمية المورد البشري في تحريك القطاع الزراعي نقوم بتحليل إحصائيات الجدول الموالي:

¹ فاتح حركاتي، الكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء الطبعة الأولى 2016، ص

79-78

² تقرير حول استراتيجية و خطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا 2026-2035.

الجدول رقم 3.2: تطور اليد العاملة بالقطاع الزراعي خلال السنوات 2014-2024 .

الوحدة ألف نسمة

السنوات	عدد السكان الإجمالي	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة في القطاع الزراعي
2014	39.500.000	11.453.000	2.550.600
2016	40.836.000	12.117.000	2.555.180
2018	42.284.150	12.330.670	2.648.980
2022	44.508.736	12.638.622	2.700.000
2024	46.814.308	13.290.000	2.768.000

1- المصدر بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية.

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد العاملين في الزراعة ارتفع من 2.55 مليون الى 2.77 مليون خلال 10 سنوات. و مع ذلك، فان نسبة العاملين في الزراعة مقارنة باليد العاملة الكلية بقيت في الحدود 22-25%، مما يظهر ان الزراعة لا تزال ثاني أكبر مشغل بعد قطاع الخدمات. ورغم ان عدد العاملين في قطاع الزراعة ارتفع عدديا، فان نسبتهم من اجمالي السكان تناقص تدريجيا، مما يعكس تحولا بطيئا نحو القطاعات الاخرى.

فعلى الأغلب أن حجم العمالة في القطاع الزراعي في انخفاض مستمر في اغلب سنوات هذه الفترة مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية وهذا راجع الى :

- استعمال الآلات الحديثة في الزراعة مما قلص من عدد العمال.
- ضعف الدخل الفردي للعمال في هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعي خاصة القطاع الاقتصادي.
- نزوح عدد كبير من الفلاحين والمزارعين نحو المدن، بسبب عدم توفر الإمكانيات اللازمة لهم.

إن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تولي أهمية واهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية خاصة بداية من الألفية الثالثة، فقد ظهرت هذه الأهمية في مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا توفير فرص العمل وهذا ما سنتطرق عليه بالتفصيل.

المطلب الثاني: علاقة القطاع الزراعي بالنمو الاقتصادي في الجزائر

1. مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

فحسب طبيعة اقتصاد الدول والأهمية التي يولها القطاع الزراعي للاقتصاد، تسعى الجزائر وكغيرها من باقي الدول الى التوجه نحو الزراعة و السعي للاهتمام بها تطويرها، خاصة أنها تساهم في تكوين الدخل الوطني، و توفير مناصب شغل لنسبة معتبرة من السكان، كما أنها تساهم في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، و الذي يعتبر من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي للبلاد.¹

الجدول رقم 4.2 : مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج القومي الخام في الجزائر فترة 2014-2024.

الوحدة مليار دج

السنة	سنة 2014	سنة 2016	سنة 2020	سنة 2022	سنة 2024
الإنتاج الكلي الخام للقطاع الزراعي	1771	2045.1	2526.9	2428.1	2601.3
القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام الإجمالي %	12.9	12.0	12.3	13.1	15.1

المصدر: موقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى خاصة في الفترة الممتدة من 2014 الى غاية 2024، و يرجع هذا الارتفاع حتما إلى مختلف البرامج التنموية التي بادرت بها الحكومة بهدف إصلاح و تطوير الإنتاج الزراعي و التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، كذا الأجواء المناخية التي شهدتها البلاد من تساقط للأمطار، حيث ارتفعت من 1771 مليار في سنة 2014 الى غاية 2601.3 في 2024 غير أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة مقارنة بباقي اقتصادات دول العالم.

فقد حقق القطاع الزراعي ارتفاعا بما يعادل 39 % من سنة 2014 الى غاية سنة 2024، إلا أننا نلاحظ من جهة أخرى فإن القطاع الزراعي لم يتمكن من المساهمة بشكل إيجابي و مثلما هو مرغوب فيه في الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما لا ينعكس على مختلف الإمكانيات و الموارد الفلاحية التي تتوفر عليها البلاد، فضلا عن جميع البرامج والاستثمارات المطبقة في القطاع.

¹ غردي محمد، القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ص 31.

2. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

يعرف الأمن الغذائي على أنه القدرة الكافية و الكاملة للدولة على توفير الغذاء المناسب لسكانها في المدى البعيد والقريب والحاضر من حيث الكمية والنوعية أيضا، وبأسعار تتناسب مع دخولهم وأما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد حاجيات المواطنين الغذائية عن طريق إنتاجها محليا لا استيرادها.

الجدول رقم 5.2: نسبة الإكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2014-2024.

الوحدة ألف طن

السنة	الإنتاج من الحبوب	الكمية المصدرة	الكمية المستورة	الكمية المستهلكة	النسبة المحققة من الاكتفاء الذاتي
2014	3847.87	9.51	816.82	1239.63	39.88 %
2018	6509.98	11.2	356.4	2313.9	64.2 %
2022	7036.56	12.4	730.2	1285.6	58.1 %
2024	8417.39	15.3	600.1	2008.3	76.0 %

المصدر: من إعداد الباحثة على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2024.

بالرغم من أن نسبة الحبوب المحصلة سنة 2014 تقدر ب 39.88 %، فهي تعتبر نسبة جد ضئيلة مقارنة مع الدول التي توفر اكتفاءها الذاتي كما أنها لا تعبر عن الأمن الغذائي، فالإكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم يتجاوز النسبة 64.2 % سنة 2018 وهذا كأكبر نسبة في السنوات الماضية، وهي نسبة ضعيفة جدا، كما تدل على أن أكثر من 40 % من احتياجات المواطنين من الموارد الغذائية و الحبوب تعتمد بصفة كاملة على الاستيراد وهو ما أتعب ميزان المدفوعات من جهة، وعرض اقتصاد البلاد الى تقلبات الأسعار و أزمات اقتصادية من جهة أخرى، بحيث أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل متقلب وغير مستقر، فقد أصبح القطاع الزراعي غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية و سد متطلبات السكان، إضافة الى عدم استطاعته توفير المواد الأولية لمختلف الصناعات خاصة الصناعة التحويلية، وهذا ما يفرض على الدولة التوجه نحو الاستيراد لتغطية العجز الغذائي وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

فالجزائر تعتبر رابع أكبر مستورد للقمح و الحبوب في العالم، بعد مصر و إندونيسيا و تليها دولة تركيا، و رغم أن نسبة الاكتفاء الذاتي في سنة 2024 قدرت بنسبة تتجاوز 76 % بحيث نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة الإنتاج مقارنة بالسنوات الماضية، و زيادة نسبة التصدير، و ذلك بسبب تحسين تقنيات الزراعة، و توسيع الأراضي الصالحة للفلاحة و استخدام البذور ذات الجودة العالية، رغم انخفاضه سنة 2022 و الذي قدر ب 58.1 % بسبب جائحة كورونا و ما ترتب عنها من اوضاع اقتصادية، و كذا بسبب قلة المياه و نقص تساقط الأمطار و الري، إلا أن دولة الجزائر مازالت تسعى الى تحسين من إنتاج الحبوب، و تطوير القطاع الزراعي عن طريق تعزيز الإنتاج المحلي من خلال الدعم المباشر للمزارعين و توفير المعدات الزراعية الحديثة، و تقديم إرشادات تقنية لزيادة الإنتاجية و التوجه نحو الزراعة الذكية مستقبلا.

3. المساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل بالجزائر

إن القوى العاملة للقطاع الزراعي كانت في حالة من النقصان و الزيادة طيلة السنوات الماضية خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2014 الى غاية سنة 2024 و من خلال الجدول رقم 6.2 يتضح ما يلي:

جدول رقم 6.2: تطور حجم القوى العاملة الزراعية في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2014 الى غاية 2024

الوحدة ألف نسمة

النسبة المئوية	القوة الزراعية	القوى العاملة	البيان السنوات
21.60%	2.299.01	10.639.00	2014
23.47%	2.545.77	10.845.00	2016
21.36%	2.648.98	12.400.00	2018
21.90%	2.650.00	12.102.76	2020
22.01%	2.865.04	13.020.34	2022
22.40%	2.999.87	13.394.27	2024

المصدر O.N.S L'Algérie en quelques chiffres. Edition 2014-2024

من خلال الجدول رقم (6.2) نلاحظ أن حجم القوى العاملة كانت متذبذبة ما بين الزيادة والنقصان، رغم أن إجمالي القوى العاملة كانت في ارتفاع مستمر، بحيث أنه سنة 2014 تراوحت نسبة اليد العاملة 21.60 % لترتفع وتبلغ ذروتها سنة 2016 وتقدر النسبة بـ 23.47% تم تعود الى الانخفاض سنة 2018 بنسبة -1.57%، و يعود عدم ارتفاع قوى اليد العاملة في قطاع الزراعة بالجزائر الى جائحة كورونا وتدايعاتها، والتي أثرت على جميع القطاعات، إ وأنها قد عادت للارتفاع و لو بنسبة قليلة في السنوات الأخيرة بنسبة قدرت بـ + 1,40%، و ذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية و عودت الامور الى مجراها.

و يمكن تفسير هذا التراجع و الانخفاض في اليد العاملة الى عدة أسباب من بينها هجرة الأيدي العاملة لهذا النوع من القطاع مقارنة بباقي القطاعات، و تفضيل الشباب و المزارعين الزواج الى المدن و التخلي عن الأرياف هذا من جهة ، و من جهة أخرى استعمال المعدات و اللوازم و الآلات الحديثة و التي حلت محل اليد العاملة.

4. الميزان التجاري للقطاع الزراعي للفترة الممتدة 2014-2024:

جدول رقم 7.2: تطور الواردات و الصادرات للقطاع الزراعي للفترة 2014-2024 .

الوحدة مليون دج

السنوات	2014	2016	2018	2022	2024
الصادرات	4.571.4	6.053.2	11.004.7	12.933.9	17.009.5
الواردات	403.195.9	429.488.1	475.325.9	496.311.1	510.988.3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول (7.2) نجد أن صادرات القطاع الزراعي عرفت ارتفاعا و تزايدا مستمرا عبر السنوات، و هذا راجع بطبيعة الحال الى الاصلاحات و البرامج التنموية الزراعية التي مست القطاع و في المقابل نلاحظ أن الواردات هي الأخرى بعلاقة طردية مع الصادرات قد ارتفعت بمعدلات أكبر مما يدل على أن الميزان التجاري للقطاع الزراعي يعاني من عجز واضح و الذي لا يزال مستمرا الى غاية سنة 2024 ، مما يحثم على الدولة مراجعة النقائص و البحث عن نقاط الضعف و محاولة معالجتها و إيجاد برامج نمو تعود برفع الإنتاجية و زيادة القيمة المضافة ، مما يساهم في تحسين الدخل القومي و الفردي.

المطلب الثالث: الاصلاحات المعتمدة من طرف الدولة من 1990-2024

في بداية تسعينات القرن العشرين، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة دفعتها الى تبني اصلاحات واسعة في مختلف القطاعات، وكان من أبرزها قطاع الزراعة. وجاءت الاصلاحات الزراعية التي بدأت سنة 1990 انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات، حيث عانت الجزائر من أزمة اقتصادية خانقة، جعلت من الضروري تنويع مصادر الدخل الوطني، وكان اصلاح الزراعة احد الحلول، وكانت هذه الاصلاحات على الشكل التالي :

اصلاحات 1990 القاضية باعادة الاملاك المؤممة لاصحابها بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد القطاع الزراعي،¹ مرت عملية الاسترجاع بفترتين الاولى عند صدور القانون رقم 25/ 90 وكانت مدتها ستة أشهر أي من 18 نوفمبر 1990 إلى 18 ماي 1991 ، و بسبب التناقضات و النقائص التي وردت في المواد 75 و ما بعدها من قانون التوجيه العقاري صدر الامر رقم 95-26 بتاريخ 25 سبتمبر 1995 ليعدل و يتمم القانون المذكور أعلاه، وقد نص في المادة 11 على الفترة الثانية لعملية الاسترجاع و مدتها اثني عشر شهرا أي من 27 سبتمبر 1995 إلى 27.²

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000: هو عبارة عن الية خاصة ترمي الى ترية التأطير التقني و المالي و التنظيمي قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية، يموله الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، حيث يعد البرنامج بمثابة استراتيجية متكاملة تهدف لتطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة و متكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر.³

¹ خرافي خديجة، تقييم اصلاحات القطاع الزراعي بالجزائر من منظور تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2023 الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جامعة مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 01، ماي 2024، ص 41.

² د. كحيل حياة، أ. لحشم قسمية، استرجاع الاراضي في التشريع الجزائري ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية - المجلد 05 - العدد 02 - السنة 2020 ، ص 1529.

³ مع تعديل الطالية، آمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر ، جامعة 8 ماي 2491 - قالمة ، حويلات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23 ، الجزء الأول، أبريل 2028 ، ص 187.

2. برنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2009: أطلق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي رسميا عام 2009 بهدف دعم الأمن الغذائي و دفع القطاع الزراعي للعب دور أساسي لتحريك قاطرة التنمية تانقصادية من خلال ترقية الأقاليم الريفية و تكثيف الانتاج الزراعي. و قد خصصت الدولة لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفية مال مالي قدره 1000 مليار دينار جزائري من نفقات العمومية خلال الفترة 2009-2014 موزعة على ثلاثة مجالات اساسية.¹

3. خطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001: عبارة عن مخصصات مالية موزعة على سنوات 2001-2004 بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الاجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية بغية انعاش الاقتصاد الوطني. و يهدف برنامج دعم و إنعاش الاقتصاد الوطن إلى الوصول لثلاثة أهداف رئيسية وهي: توفير مناصب عمل، لتقليص البطالة، تحسين المستوى المعيشة، والرفع من القدرة الشرائية، دعم التوازن الجهوي، وتنمية المناطق الريفية، و تتمثل فترة 2000-2004 بالاساس تنفيذ محور التنمية المحلية والبشرية، وكذلك دعم الانشطة الفلاحية والصيد البحري، البناء والاشغال العمومية مع دعم الاصالحات في مختلف القطاعات، بلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج حوالي 15974 مشروعا منها 6312 مشروع يخص الري الفلاحي والصيد البحري.²

4. اتفاقية إطار مع المجمع الإيطالي "بي أف" (بونيفيش فيراريزي) لإنجاز مشروع متكامل لإنتاج الحبوب والبقوليات والعجائن: 2024 بموجب هذه الاتفاقية، سيتم إنجاز مشروع متكامل في إطار شراكة بين المجموعة الإيطالية والدولة الجزائرية، ممثلة في الصندوق الوطني للاستثمار، على مساحة 36 ألف هكتار بولاية تيميمون، موجهة لإنتاج القمح والعدس والفاصوليا الجافة والحمص، إضافة إلى إنشاء وحدات تحويلية لصناعة العجائن وصوامع تخزين وهياكل حيوية أخرى.³

¹ خرافي خديجة، تقييم اصلاحات القطاع الزراعي بالجزائر من منظور تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2023، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² رمحوين سفيان، أ.د. بن طيب هدايت خديجة، مساهمة تحرير التجارة الخارجية في القطاع الزراعي للجزائر في ظل الاصالحات الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2022، المجلد 10، العدد : 02، ص 290.

³ الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/173399-2024> ، 2025/06/26 ، سا 22:26.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لولاية مستغانمالمطلب الأول: التعريف بالولاية

ولاية مستغانم هي الولاية الـ 27 في الإدارة الإقليمية الجزائرية حيث تبعد عن العاصمة بـ 350 كلم وعن مدينة وهران (المدينة الثانية في الجزائر) بـ 80 كلم. تقع الولاية في الشمال الغربي من الجزائر حيث تغطي مساحة قدرها 2269 كلم²، يحدها من الشرق ولايتي الشلف وغيليزان ومن الجنوب ولايتي غليزان ومعسكر ومن الغرب ولايتي معسكر وهران، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط. يبلغ عدد سكان ولاية مستغانم أكثر من 800000 نسمة (حسب آخر الإحصائيات) وتتكون من 32 بلدية، موزعة على 10 دوائر.¹

الشكل 4.2: صورة لولاية مستغانم.



المصدر: الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_مستغانم ، 2025/03/24 ، سا 19:19.

المساحة الإجمالية للولاية : 226900 هكتار.

المساحة الفلاحية الإجمالية : 177310 هـ (78 % من المساحة الإجمالية للولاية) هذا مايدل على الطابع الفلاحي للولاية.

¹ الموقع: <https://mostaganem.mta.gov.dz/ولايتنا/> ، 2025/03/24 ، سا 18:15.

المساحة الصالحة للفلاحة: 132268 هـ (74 % من المساحة الفلاحية الإجمالية).

المساحة المسقية : 34479 هـ (26 % من المساحة الصالحة للفلاحة اي 19 % من المساحة الفلاحية الإجمالية) تعتبر نسبة ضعيفة على السلطات المحلية بذل جهد إضافي لرفع النسبة المسقية.

توزيع الأراضي حسب المناطق :

1. المنطقة الجبلية : 51286 هـ (77.38 % من المساحة الصالحة للزراعة) تعتبر الزراعة فيها صعبة.

2. منطقة الهضبة : 61494 هـ (03.51 % من المساحة الصالحة للزراعة) الزراعة فيها جيدة.

3. المنطقة الشبه الجبلية : 13488 هـ (12.10 % من المساحة الصالحة للزراعة) فيمكن ممارسة فيها تربية المواشي.

توزيع الأراضي حسب الطبيعة القانونية:

1. الأراضي التابعة للملك الخاص : 70830 هـ (16.50 % من المساحة الصالحة للزراعة) .

2. الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة : 61438 هـ (84.49 % من المساحة الصالحة للفلاحة).

3. المستثمرات الفلاحية : العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية يقدر بـ 24722 مستثمر.¹

كما تعتبر مدينة مستغانم من المدن المتعددة التضاريس غير المستوية، تتنوع تضاريسها إلى سهول منخفضة بالمنطقة الغربية وهضاب وسهول المنطقة الشرقية، وامتداد جبال الظهرة، حيث تعتبر منطقة المقطع من أهم المناطق الرطبة في الجهة الغربية.²

المطلب الثاني: مقومات الزراعة في ولاية مستغانم

تزرع ولاية مستغانم بالعديد مكن المقومات المختلفة وذلك لكبر مساحتها وكذلك لامتلاكها موقع استراتيجي على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، كما تمتلك بنية طبيعية فريدة من سهول خصبة

¹ دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015/2016، ص72.

² حبال سهيلة، السياحة كآلية لتنمية المجتمع المحلي في الجزائر دراسة حالة :ولاية مستغانم 2012-2017، جامعة الجزائر3.

و مناخ متوسطي معتدل تجعل منها منطقة واعدة في مجال الزراعة. هذه النقاط تعتبر أبرز مقوماتها الزراعية، نلخصها فيما يلي:

1. الأراضي الفلاحية: يعتمد اقتصاد الولاية خاصة على القطاع الفلاحي والذي يتميز بإمكانات هائلة التي يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للولاية. حيث تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بحوالي 143689 هكتار منها 131.179 هكتار صالحة للزراعة.¹ حيث تتوزع عبر الأراضي الفلاحية لولاية مستغانم 24716 مستثمرة فلاحية تتنوع بين الخاصة و الفردية.² ولاية مستغانم هي في الأساس منطقة زراعية تتميز بتنوع التربة و تنوع محاصيلها.³

أما بالنسبة لأهم المزروعات فنجد الحبوب في المقدمة، البقوليات، الخضروات، وتقدر مساحة الكروم والحمضيات والفواكه المختلفة ب 115.879 هكتار ومساحات لغرس أشجار أخرى تقدر ب 15300 هكتار كما تزرع الولاية أيضا بتربية المواشي، من أبقار، أغنام، ماعز، دجاج بأنواعه، وخلايا عسل.⁴

2. مقومات طبيعية: تعد ولاية مستغانم من الولايات الجزائرية الغنية بالمقومات الطبيعية التي دورا محوريا في نمو قطاعها الزراعي والاقتصادي، فهي تتميز بموقع جغرافي استراتيجي على الساحل الغربي للبلاد، مما منحها شريط ساحلي يمتد لعشرات الكلومترات، اضافة الى تنوع تضاريسها بين السهول الخصبة و التلال و الغابات.

حيث تتميز مستغانم بمناخ متوسطي، وتتنوع تضاريسها إلى سهول منخفضة بالمنطقة الغربية وهضاب، وسهول المنطقة الشرقية وامتداد جبال الظهرة، وحيث تعتبر منطقة المقطع من أهم المناطق الرطبة في الجهة الغربية.⁵

¹الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_مستغانم ، 2025/03/24 ، سا 20:08.

²كميلية حمود، الاستثمار الفلاحي بولاية مستغانم رهانات و افاق، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2019/2018.

³براينيس أسماء، عتيق عائشة، واقع السوق السياحي و جهود مصالح الولاية في ترفيته " دراسة حالة ولاية مستغانم" مجلة دفاتر بوادكس اجملد 13 / العدد: 02، 2024، ص 147.

⁴حبال سهيلة، السياحة كآلية لتنمية المجتمع المحلي في الجزائر دراسة حالة: ولاية مستغانم 2012- 2017، مرجع سبق ذكره.

⁵هوان بوعبدالله، شاعة عبد القادر، مبرك ابراهيم، إستراتيجية ترقية الصناعة السياحية في الجزائر - مستغانم نموذجا-، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة المجلد: 01، العدد: 02، 2019، ص 60.

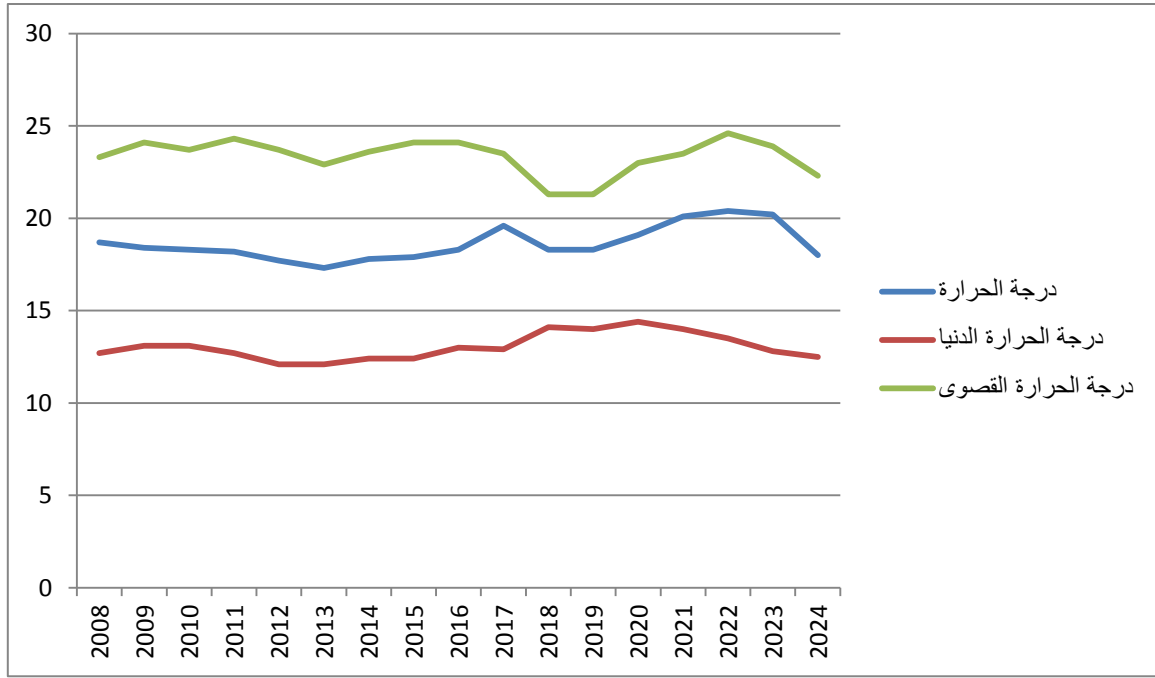
الجدول 8.2 : التغيرات السنوية لمعدل درجة الحرارة في الفترة 2008-2017.

السنوات	الحرارة	درجة الحرارة الدنيا	درجة الحرارة القصوى
2008	18.7	12.7	23.3
2009	18.4	13.1	24.1
2010	18.3	13.1	23.7
2011	18.2	12.7	24.3
2012	17.7	12.1	23.7
2013	17.3	12.1	22.9
2014	17.8	12.4	23.6
2015	17.9	12.4	24.1
2016	18.3	13	24.1
2017	19.6	12.9	23.5
2018	18.3	14.1	21.3
2019	18.3	14	21.3
2020	19.1	14.4	23
2021	20.1	14	23.5
2022	20.4	13.5	24.6
2023	20.2	12.8	23.9
2024	18	12.5	22.3

المصدر: محطة الارصاد الجوية لولاية مستغانم.

الشكل 5.2 : منحى للتغيرات السنوية لمعدل درجة الحرارة لمحطة مستغانم في الفترة ما بين السنتين 2008-

2024.



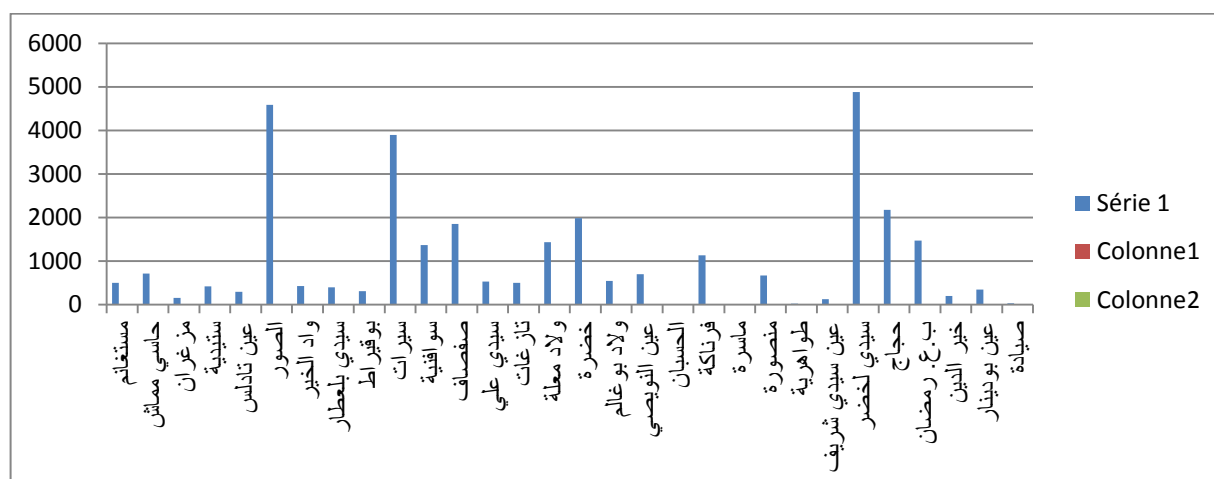
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الأرصاد الجوية لولاية مستغانم.

نلاحظ أن درجة الحرارة القصوى شهدت ارتفاعا طفيفا خاصة في سنتي 2018 و 2024، أما درجة الحرارة الدنيا تميزت بتذبذب ملحوظ، و سجلت انخفاضا واضحا في سنة 2022، ثم عادت للارتفاع تدريجيا. تميل درجات الحرارة المتوسطة و الدنيا الى الارتفاع في السنوات الأخيرة مما يشير الى بؤادر تغير مناخي محلي.

أما بالنسبة للغابات فأزيد من 14 في المائة من مساحة الولاية تضم غابات الكاليتوس و الصنوبر، منها غابة ستيديا، سوافلية، زريقة، سيدي منصور، كاف لصفير، شاوشي ورمضان. بالإضافة الى ذلك يوجد بها بحيرة المقطع التي تتربع على مساحة 23 ألف هكتار، و هي مصنفة كمنطقة محمية و تقع بغرب الولاية، و هي من بين المناطق القليلة في الغرب الجزائري.¹ و تقدر المساحة الغابية للولاية ب 32532 هكتار أي ما يعادل 15 % من المساحة الاجمالية موزعة على عدة بلديات.

¹ براينيس أسماء، عتيق عائشة، واقع السوق السياحي و جهود مصالح الولاية في ترقيته " دراسة حالة ولاية مستغانم"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الشكل 6.2 : عبارة عن أعمدة بيانية لتوزيع المساحة الغابية لبلديات مستغانم.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف محافظة الغابات لولاية مستغانم.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن بلدية سيدي لخضر تحتوي على مساحات غابية شاسعة بسبب انها تقع في منطقة تتوفر فيها ظروف مناخية مناسبة لنمو الغطاء النباتي مثل وفرة الامطار و اعتدال درجة الحرارة خاصة أنها قريبة من الساحل.

3. الموارد المائية: تتميز ولاية مستغانم بتنوع مصادر المياه التي تشمل المياه السطحية كالآودية و السدود و المياه الجوفية، اضافة الى شريط ساحلي طويل و سدود تخزين صغيرة. وقد شهدت الولاية خلال العقود الاخيرة تزايدا في الطلب على المياه بفعل التوسع العمراني والانشطة الزراعية.

تمتلك ولاية مستغانم كمية معتبرة من الشبكة الهيدروغرافية متعددة ما بين مياه جوفية و سدود كما أن الولاية تهتم كثيرا بهذا المجال الحيوي وسخرت له إمكانيات معتبرة،¹ نذكر منها :

✓ الابار العميقة: 30 (4 لتر/ثانية).

✓ الابار: 10327 (1لتر/ثانية).

✓ السدود: 3 الحجم الاجمالي 165 هكتومتر3 منه 15 هكتومتر3 سيخصص لسقي محيط 4300 هكتار قد تم انجاز منه 1120 هكتار و دخل حيز الاستغلال.

¹ حبال سهيلة، السياحة كآلية لتنمية المجتمع المحلي في الجزائر دراسة حالة :ولاية مستغانم 2012- 2017، مرجع سبق ذكره.

✓ الحواجز المائية: 3 (الحجم الاجمالي 900000م3).

✓ الأحواض: 2192 (الحجم الاجمالي 219200م3).

✓ شبكة السقي:

- السقي بالتقطير: 11700 هـ (34% من المساحة الاجمالية المسقية¹ تعتبر قليلة بالنسبة لأهمية هذه العملية في المحافظة على المياه.

- السقي بالرش: 9509 هـ (27.5 % من المساحة الإجمالية المسقية).

- السقي بالساقية: 13270 هـ (38.5 % من المساحة الإجمالية المسقية) تعتبر هذه النسبة كبيرة و يجب تخفيضها و هذا لحد من تبذير المياه الذي يعتبر ابرز عامل في إنتاج الفلاحي.¹

- الأمطار المتساقطة: ان للتساقطات دور كبير في تسيير نظام المياه السطحية وزيادة منسوب المياه الجوفية حيث نجد شهور جافة وأخرى ممطرة وتنوع بصفة غير منتظمة طوال السنة من خلال الجدول التالي يحتوي على توزيع كمية معدل التساقطات السنوي (ملم) لمحطة مستغانم (2014-2024):

الجدول 9.2: توزيع كمية معدل التساقطات السنوية (ملم) لمحطة مستغانم (2014-2024).

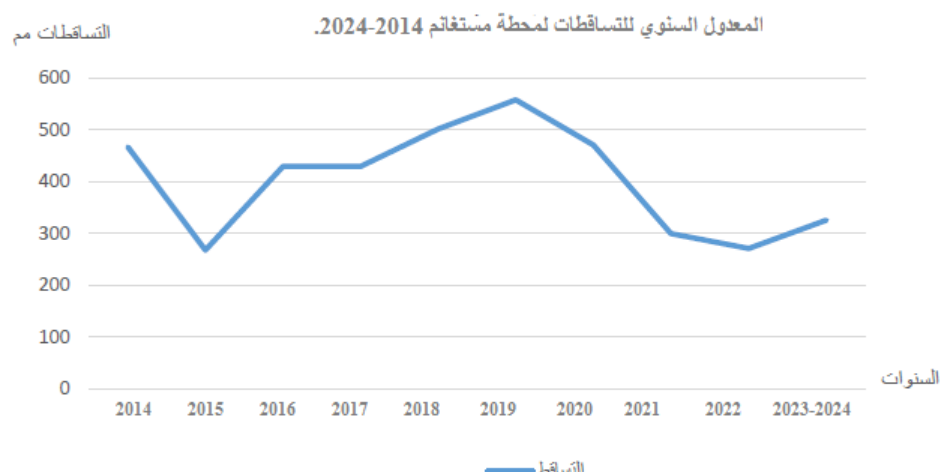
الوحدة ملم

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023-2024
التساقط (مم)	480.9	297.29	470.37	479.46	490.53	530.27	490.35	309.01	310.08	390.38

المصدر: الأرصاد الجوية لولاية مستغانم

الشكل 7.2: المعدول السنوي للتساقطات لمحطة مستغانم 2014-2024.

¹ دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000 -2014، مرجع سبق ذكر، ص71.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معلومات من الأرصاد الجوية لولاية مستغانم

من البيانات السابقة (الجدول 7.2) والمنحنى نلاحظ تذبذبا كبيرا في كمية التساقط من سنة 2014 الى غاية سنة 2024، مما يعكس تقلب المناخ في الولاية، وهو ما يؤثر سلبا على التخطيط الزراعي و استقرار الانتاج، كما نلاحظ تسجيل أعلى معدل سنة 2019 (530.27 مم) و انخفاض تدريجي بعد 2020 أي بعد جائحة كورونا.

• قدرات التخزين و مستلزمات الانتاج:

ان الحجم الاجمالي لمنشات التخزين الخاصة بالخضروات و المحاصيل الزراعية تقدر ب 359400م، و مثل هذه المنشآت تستحق التوسيع تماشيا مع تطور الانتاج الذي تعرفه الولاية. فالحجم الاجمالي لمخازن الحبوب التابعة لفروع تعاونية الحبوب و البقول الجافة تقدر ب: 70000 قنطار منها 40000 قنطار بفرع سيدي علي الظهرة DAHRA و 30000 قنطار بفرع ماسرة لمنطقة PLATEAU.

أما بخصوص مستلزمات الانتاج فهي كالتالي:

- عدد الجرارات: 3000 (44 هكتار لكل جرار) و تعتبر غير كافية.
- عدد آلات الحصاد: 49 (1229 هكتار لكل آلة) و هي كذلك غير كافية.
- عدد المضخات المائي: 10000 (3.4 هكتار لكل مضخة) تعتبر معقولة.
- عدد آلات الحرث: 6000 تعتبر قليلة.
- عدد آلات الحش و البذر: 597.

4. الموارد البشرية: خصصت مديرية مصالح الفلاحية لولاية مستغانم مجموعة من أطباء البيطريين و أخصائيين و كذلك تقنيين في خدمة الفلاحين قصد إرشادهم و توعيتهم و مساعدتهم في ممارسة نشاطهم على أكمل وجه،¹ يتم تجميعهم في الجدول التالي:

الرتب	المديرية	الأقسام الفرعية	مذايح	المناء	مكاتب النظافة	المجموع
مهندسين	22	47	01	07	0	77
تقنيين	05	52	03	05	0	65
أطباء بيطريين	11	22	10	03	0	46
المجموع	38	121	14	15	00	188

من الجول نلاحظ أن عدد الاطارات المشرفة على القطاع الفالحي للولاية ارتفع بشكل يكفي لتغطية الولاية و ذلك لحاجيات الولاية وتعدادها، مع انعدام مكاتب النظافة و عدم كفاية في عدد الأطباء البطريين.

ولاية مستغانم تمتلك مجموعة من المقومات التي تجعلها فاعلا مهما في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري حيث تعد من الولايات الرائدة زراعيًا في الجزائر خاصة في زراعة البطاطا (المرتبة الأولى وطنيا و الثانية في بعض السنوات). حيث تم بولاية مستغانم إنتاج ما يقارب نصف مليون قنطار من البطاطس المتأخرة برسم السنة الفلاحية 2023-2024، حسبما أفادت به مديرية المصالح الفلاحية. و أوضحت مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني أن إنتاج البطاطس المتأخرة (آخر الموسم) بلغ 478 ألف قنطار بعد جني 2.175 هكتار من المساحة المخصصة لهذا المحصول (نسبة الجني 100 في المائة).²

²الموقع :

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38436#:~:text=20%بولاية20%مستغانم20%إنتاج20%ما،نسبة20%الجني20%20100%ف

ي 20% المائة). 2025/03/26، س 00:13.

أما بما يخص الحبوب، تم بولاية مستغانم تخصيص زهاء 23 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية لزراعة الحبوب خلال حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي الجاري 2023-2024، حسبما أفادت به مديرية المصالح الفلاحية. و أوضح المصدر أن "حملة الحرث والبذر التي تواصلت إلى غاية شهر ديسمبر تستهدف زراعة 12.700 هكتار من الشعير و 7 آلاف هكتار من القمح الصلب و 2.300 هكتار من القمح اللين إلى جانب زهاء 1.000 هكتار من الخرطال. وسخرت المصالح الفلاحية لولاية مستغانم الإمكانيات اللازمة لإنجاح هذه الحملة وخاصة من خلال توفير البذور والأسمدة التي ستوضع في متناول الفلاحين عبر نقاط التموين التابعة لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة¹.

و فيما يخص الحمضيات، فتحتل مستغانم مكانة ريادية في إنتاجها خاصة البرتقال و الكليمنتين و الليمون حيث ساهمت وفرة الإنتاج في تراجع كبير للأسعار على غرار المواسم الماضية حيث تراوح سعر الكيلوغرام الواحد لبعض أنواع البرتقال ما بين 100 و 150 دينار جزائري. للإشارة، عرفت زراعة الحمضيات بولاية مستغانم استقرارا في الإنتاج خلال السنوات الأخيرة بفضل التحكم في التقنيات و دعم الدولة للمنتجين و الإرشاد الفلاحي و المتابعة الدورية من قبل المحطة الجهوية لوقاية النباتات، حسب المديرية الولائية للمصالح الفلاحية.

و للتذكير، حققت ولاية مستغانم خلال الموسم الفلاحي الماضي إنتاج تجاوز 1 مليون و 600 ألف قنطار من مختلف أصناف الحمضيات بنمو قدره 8 في المائة وهو ما جعلها تحافظ على مرتبة في المقدمة على المستوى الوطني.

لدينا هنا جدول يجمع بين نوع مدى تنوع منتجاتها الزراعية خاصة إنتاج البطاطا، الحمضيات، الطماطم و كذلك الكروم.

¹ الموقع: <https://www.horizons.dz/?p=24855&lang=ar>، 2025/03/26، ص 23:56.

الجدول 11.2 : كمية انتاج نخلف المنتجات الزراعية لولاية مستغانم في الموسمين 2016/2017 و 2017/2018 بالطن.

النوع	الإنتاج (طن)	
	موسم 2016/2017	موسم 2017/2018
القمح الصلب	88212	152792
القمح اللين	423364	321949
الشعير	401879	671163
الخرطال	18320	34836
مجموع الحبوب	751755	1180740
الحمض	31716	34651
منتجات أخرى	22485	20095
مجموع الحبوب الجافة	54201	54746
بطاطا	4467144	5353130
طماطم	962415	963160
المولون و البطيخ	898850	711249
منتجات أخرى	2652427	3510957
مجموع الخضروات	6328409	7027539
الطماطم الصناعية	115295	112875
مجموع الزراعات الصناعية	115295	112875
الحمضيات	1260440	1294860
فواكه ذات النواة	318627	254377
فواكه ذات البذور	315790	382678
أشجار الفواكه الجافة	56558	64004
الزيتون	127642	209945
منتجات أخرى	-	-
مجموع الأشجار المثمرة	2079057	2205864
مجموع الكروم	390784	399228

المصدر: الموقع https://interieur.gov.dz/Monographie/ar/article_detail.php?lien=1437&wilaya=27 ، 2025/03/26 ، سا

.12:36

من الجدول أعلاه نجد ان ولاية مستغانم شهدت تغيرات في كمية الانتاج الفلاحي بين الموسمين، حيث نرى ارتفاع فيانتاج الحبوب خاصة في الشعير و القمح الصلب، أما بالنسبة للحبوب الجافة فهناك استقرار نسبي في الكمية الاجمالية، أما بالنسبة للخضروات، فنلاحظ زيادة في انتاج البطاطا، وهذا راجع الى مجهودات الولاية في الازونة الاخيرة، أما بما يخص الأشجار المثمرة، فنلاحظ ارتفاع طفيف في الاجمالي خاصة في الزيتون و الفواكه ذات البذور، اما بالنسبة الى الكروم، فمن الجلي أن هناك استقرار مع زيادة طفيفة فالنتاج. اخيرا، الانتاج الكلي لمعظم المحاصيل قد تحسنت بين الموسمين.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم الركائز في الاقتصاد الجزائري، حيث عرف تطورا كبيرا و ملحوظا خلال السنوات الماضية، ويعود هذا التطور الى سعي السلطات نحو تحقيق التنوع الاقتصادي في مشاريعها الانتاجية و تطبيق برامج التنمية الشاملة، و قد ساهم القطاع الزراعي في الرفع من نسبة القيمة المضافة رغم أن هذه النسبة تعتبر محدودة الا أنها أضفت المجهودات المبذولة في التحسين من هذا القطاع الحساس. ورغم أن هنالك تحسنا في القطاع الزراعي في الجزائر إلا و أنه لا يزال يواجه عدة تحديات وجب علينا التغلب عليها و مواجهتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تطوير القطاع الزراعي.

تقدم الزراعة في ولاية مستغانم مساهمة حقيقية في اقتصاد الجزائر من خلال تحقيق الامن الغذائي، فهي تنتج كميات كبيرة من مختلف المحاصيل الزراعية علرأسها البطاطا و الحمضيات، فهي تعتبر الاولى على المستوى الوطني، و هذه الأخيرة تسهم بشكل مباشر في تمويل الأسواء المحلية و الوطنية و تقليل الاعتماد على الاستيراد.

كذلك تمثل عامل اساسي في خلق فرص العمل، فالنشاط الفلاحي يشغل نسبة كبيرة من السكان في الولاية سواء في الانتاج الزراعي المباشر أو النقل و التوزيع و التسويق، هذا ما يساهم بدوره في تقليل البطالة و تحسين مستوى معيشة السكان، خاصة في المناطق الريفية.

أيضا تساهم الولاية في تنشيط التصدير و دعم الميزان التجاري، فبعض المنتجات الفلاحية مثل الحمضيات تصدر الى الخارج خاصة الى اورويا، و هذا يدر عائدات بالعملية الصعبة و يساهم في تنوع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

و أخيرا توفير مواد اولية للمستهلك بأسعار معقولة و أقل مقارنة بالاستيراد مما يقلل من التضخم و يدعم القدرة الشرائية للمواطن.

خاتمة

الخاتمة :

يمثل القطاع الزراعي أحد الأعمدة الجوهرية في بنية الاقتصاد، ليس فقط باعتباره مصدراً أساسياً للإنتاج الغذائي، بل أيضاً كقوة دافعة للنمو الاقتصادي الشامل. من منظور نظري، يُنظر إلى الزراعة باعتبارها قطاعاً متعدد الأبعاد، يتقاطع مع قضايا الأمن الغذائي، واستقرار الأسواق، والحد من الفقر، والتنمية الريفية. كما تبرز أهميته في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، حيث يُسهم في تعبئة الفائض الزراعي، وتوفير اليد العاملة، وتغذية القطاعات الصناعية والخدمية. ولا يقتصر تأثير الزراعة على البعد الإنتاجي المباشر، بل يمتد ليشمل دورها في تحقيق التوازنات الاجتماعية والبيئية، من خلال استدامة الموارد الطبيعية وتعزيز التماسك المجتمعي في البيئات الريفية.

وفي ضوء التحولات الاقتصادية العالمية، يُعاد النظر في دور الزراعة كمكوّن استراتيجي للتنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تسعى إلى بناء اقتصادات أكثر تنوعاً ومرونة. ومن هنا، فإن فهم الديناميات النظرية التي تحكم علاقة الزراعة بالنمو الاقتصادي يشكّل خطوة أساسية في صياغة سياسات تنموية متكاملة، تراعي الخصوصيات البنيوية، وتستثمر في الإمكانيات الزراعية كرافعة فعّالة نحو التحول الاقتصادي.

كما تتمتع الجزائر بمقومات زراعية متنوعة تؤهلها لتكون فاعلاً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني. فمن حيث الموارد الطبيعية، تتوفر البلاد على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الشمالية ذات المناخ المتوسطي الملائم للزراعات المتنوعة، إضافة إلى توفر موارد مائية نسبية (سطحية وجوفية)، رغم التحديات المرتبطة بندرتها في بعض المناطق. كما يُعد تنوع المناخ والتضاريس عاملاً يسمح بإنتاج محاصيل مختلفة على مدار السنة.

أما على المستوى البشري، يشكل القطاع الزراعي مصدراً مهماً للتشغيل، خصوصاً في المناطق الريفية، مما يجعله أداة فعالة في مكافحة البطالة وتقليص الفوارق الجهوية. وتُعزز هذه المقومات بموروث من الخبرات الزراعية التقليدية، إلى جانب جهود الدولة لتحديث القطاع عبر إدخال التقنيات الحديثة وتشجيع الاستثمارات الفلاحية.

إلا وانه ورغم هذه الإمكانيات، لم يستغل القطاع الزراعي في الجزائر بعدُ كامل طاقته الإنتاجية، بسبب اختلالات هيكلية مثل ضعف البنية التحتية، وتشتت الملكية، ونقص التمويل، وهو ما حدّ من مساهمته الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن استغلال هذه المقومات بطريقة رشيدة وتخطيطية يمكن أن يجعل من الزراعة ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الوطني، وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً واستدامة.

لذا دخلت الجزائر منذ نهاية التسعينات في مسار إصلاحٍ واسع، شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك في إطار التحول من نموذج اقتصادي موجه نحو الدولة إلى نموذج قائم على آليات السوق. تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية، وتحرير المبادلات التجارية، وتحديث الإطار التشريعي والمؤسسي، بهدف تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل الوطني. كما شملت الإجراءات الإصلاحية إعادة تنظيم المالية العامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وقد عكست هذه التوجهات رغبة الدولة في بناء اقتصاد أكثر توازناً ومرونة، قادر على مواكبة التحولات العالمية وتحقيق تنمية مستدامة على المدى البعيد.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فتتميز ولاية مستغانم بمقومات زراعية مهمة تجعلها من المناطق الحيوية في المشهد الفلاحي الوطني. فالمناخ المعتدل، وتنوع التربة، وتوفر الموارد المائية، إلى جانب امتداد المساحات الصالحة للزراعة، تمثل عناصر أساسية تدعم النشاط الزراعي بمختلف أنواعه، سواء في زراعة الحبوب، أو الأشجار المثمرة، أو الخضار والفواكه. كما أن الموقع الجغرافي الساحلي للولاية يسهّل عمليات التسويق والتوزيع على المستويين المحلي والوطني.

إن استثمار هذه المقومات الزراعية بشكل فعّال ومستدام لا يساهم فقط في تعزيز الأمن الغذائي، بل ينعكس أيضاً بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب الشغل، وتحريك الدورة الاقتصادية، والمساهمة في تقليص التبعية للقطاعات الريفية. وعليه، فإن مستغانم تملك من المؤهلات ما يجعلها دعامة حقيقية للتنمية الزراعية والاقتصادية في الجزائر، شريطة مواصلة جهود التأهيل والدعم الفلاحي الممنهج.

وفي ضوء ما تم عرضه من مقومات فلاحية وإصلاحات اقتصادية، يمكن القول إن تطوير القطاع الزراعي يُمثل فرصة حقيقية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة. ولضمان الاستفادة المثلى من هذه الإمكانيات، يُنصح بما يلي:

- ضرورة تبني رؤية استراتيجية شاملة للزراعة، تُراعي الخصوصيات المحلية والإقليمية.
- الاستثمار في البنية التحتية الزراعية وتحسين شروط الإنتاج والتسويق.
- تعزيز التكوين الفلاحي وتشجيع إدماج التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية.
- ترسيخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الموارد وتحقيق التكامل.
- دعم البحث العلمي الزراعي وربطه بالمجال التطبيقي ميدانيًا.
- تشجيع السياسات المحلية اللامركزية لضمان استجابة أفضل لحاجيات كل منطقة.
- ربط النشاط الزراعي ببقية القطاعات الاقتصادية لخلق قيمة مضافة أكبر على المستوى الوطني.

إن اعتماد هذه التوصيات من شأنه أن يُعزز مساهمة الفلاحة في بناء اقتصاد متنوع ومرن، ويجعل من المناطق ذات المؤهلات الزراعية، على غرار مستغانم، رافدًا حقيقيًا للتنمية الوطنية.

الكتب:

- 1- حممود حسن حسين، حممود حامد حممود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2009.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اسراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، الخرطوم، السودان، 2007.
- 3- د. محمد أمي لزعر، جسر التنمية _ التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2015.
- 4- عبدالعالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004.
- 5- عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة .
- 6- محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية مفومها ونظرياتها وسياساتها، كلية التجارة، جامعة مصر، سنة 2004.
- 7- فاتح حركاتي، الكتفاء الذاتي في ظل السياسة الانتموية الجديدة مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء الطبعة الأولى 2016.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كمي.

أطروحات الدكتوراة:

- 9- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980 – 2009)، أطروحة دكتوراة، تخصص اقتصاد تطبيقي، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 – 2014.
- 10- سيد أحمد كبداني ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، الجزائر أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- 11- أوكيل حميدة ، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2016.
- 12- محمدي بهيجة، أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، سنة 2022-2023.
- 13- غردي محمد، القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي.

14- حبال سهيلة، السياحة كآلية لتنمية المجتمع المحلي في الجزائر دراسة حالة:ولاية مستغانم2012- 2017، جامعة الجزائر3.

مذكرة ماجستير/ ماستر/ ليسانس:

15- كميلية حمود، الاستثمار الفلاحي بولاية مستغانم رهانات و افاق، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2019/2018.

16- دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000- 2014، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016/2015.

مقالات:

17- محمد قريبات، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد: 28، 2017.

18- أسماء سيد إبراهيم، دور التكنولوجيا الحديثة في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في تنزانيا، كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة، مجلد 46 عدد 4، أكتوبر 2024م.

19- يحيى زكريا محسب، مجلس بحوث الفضاء والاستشعار عن بعد - عميد الدراسات العليا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاستشعار من البعد والذكاء الاصطناعي في خدمة الزراعة الدقيقة والذكاء، 2024.

20- ط. د. سيبب حزفوش، عادل ب عطاء الله، محاولة إستخدام تطبيقات الزراعة الذكية كآلية لتطوير الإنتاج الفلاحي في الجزائر، مجلة التنويل والاصثنار والتينية المضتدامة المجلد 09 / العدد 01 – جوان 2024.

21- بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 07 / العدد: 01، 2023.

22- بلهتات أسماء، الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الامن الغذائي في الدول في الدول العربية، مجلة اقتصاد الجديد، المجلد 15 العدد:1، 2024.

23- علي حدادة، "الزراعة الذكية" ومجالات تطبيقها في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، ديسمبر 2018.

24- بن شاعة نادية، حضري دليلة، الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مجلد 19 /العدد:31 السنة 2023.

- 24- استخدام الذكاء الاصطناعي في الزراعة، مركز الدراسات الاقتصادية، غرفة التجارة والصناعة والزراعة.
- 25- فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي، مخبر الاقتصاد الكلي و المالية الدولية، جامعة المدية، سنة 2020.
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- 26- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- 27- مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2022.
- 28- قدي عبد المجيد، سياسة التنوع الاقتصادي، محاضرة مقدمة ضمنه اليوم الدراسي حول استراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي، جامعة البويرة.
- 29- خالد هاشم عبد المجيد، التنوع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، سنة 2018.
- 30- اسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر و الجوع و سوء التغذية – دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي و الحد من الفقر و الجوع، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012.
- 31- عبد الرحمان ديدوح، الأمن المائي، الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات 2017.
- 32- عبد الرزاق مختار محمد، عيسى النصور و آخرون، دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في لزراعة العربية حالة الجزائر 2004.
- 33- تقرير حول استراتيجية و خطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا 2026-2035.
- 34- براينيس أسماء، عتيق عائشة، واقع السوق السياحي و جهود مصالح الولاية في ترقيته " دراسة حالة ولاية مستغانم" مجلة دفاتر بواذكس المجلد 13 / العدد: 02، 2024.
- 35- براينيس أسماء، عتيق عائشة، واقع السوق السياحي و جهود مصالح الولاية في ترقيته " دراسة حالة ولاية مستغانم" مجلة دفاتر بواذكس المجلد 13 / العدد: 02، 2024.
- 36- هوان بوعبدالله ، شاعة عبد القادر ، مبرك ابراهيم، إستراتيجية ترقية الصناعة السياحية في الجزائر - مستغانم نموذجا- ، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة المجلد: 01، العدد: 02، 2019.

الملتقيات:

37- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010 .

المواقع:

- 38- موقع : <https://www.ejaba.com/question/ما-هو-القطاع-الزراعي> ، 19/02/2025 سا 19:32.
- 39- موقع : <https://www.ifad.org/ar/الثروة-الحيوانية> يوم 19/02/2025 22:36.
- 40- موقع : <https://www.arab4climate.com/الزراعة-الذكية-مناخياً-الحل-المستدام/> ، 22/03/2025، سا 20:38.
- 41- الموقع : <https://www.aps.dz/ar/economie/168670-2024-09-23-18-47-52> ، 20/03/2025، سا 22:01.
- 42- الموقع : <https://www.youm7.com/story/2024/7/11/7-استخدامات-للذكاء-الاصطناعي-في-الزراعة-تعرف-عليها/6634810> ، 22/03/2025، سا 22:15.
- 43- الموقع : <https://www.fao.org/4/y0491a/y0491a01.htm> ، 23/03/2025، سا 22:30.
- 44- الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_مستغانم ، 24/03/2025، سا 20:08.
- 45- الموقع :
- [https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38436#:~:text=20%بولاية20%مستغانم20%إنتاج20%ما،نسبة20%الجني20100%في20%المائة\).](https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38436#:~:text=20%بولاية20%مستغانم20%إنتاج20%ما،نسبة20%الجني20100%في20%المائة).) 26/03/2025، سا 00:13.
- 46- الموقع : <https://www.horizons.dz/?p=24855&lang=ar> ، 26/03/2025، سا 23:56.
- 47- الموقع : https://interieur.gov.dz/Monographie/ar/article_detail.php?lien=1437&wilaya=27 ، 26/03/2025، سا 12:36.
- 48- الموقع : <https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources> ، 26/03/2025، سا 14:38.
- 49- الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_مستغانم ، 24/03/2025، سا 19:19.
- 50- الموقع : <https://mostaganem.mta.gov.dz/ولايتنا/> ، 24/03/2025، سا 18:15.
- 51- الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_مستغانم ، 24/03/2025، سا 20:08.
- 52- بيانات وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية.
- 53- مدونة البحوث الجغرافية.
- 54- موقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء.

55- O.N.S L'Algérie en quelques chiffres. Edition 2014-2024

56- محطة الارصاد الجوية لولاية مستغانم.

57- محافظة الغابات لولاية مستغانم.

58- مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): بن عطية زهدية رقم التسجيل الجامعي:
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 102339504 والصادرة بتاريخ: 13...12...2016
عن علي بنات

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير / قسم علوم الاقتصاد
شعبة العلوم الاقتصادية / التخصص اقتصاد الأعمال
والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

المطاع الزراعي ودوره في تحريك عجلة النمو الاقتصادي
في الجزائر - دراسة حالة صنتقالف -

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 30...06...2025

إمضاء المعني

بن عطية زهدية